



دولة ليبيا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الأسمرية الإسلامية
كلية الاقتصاد والتجارة_ زليتن
قسم الاقتصاد

بحث بعنوان:

تحليل وقياس العوامل المؤثرة على التضخم في ليبيا خلال الفترة (1970_2021)

" قدمت الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية (الماجستير) في الاقتصاد "

إعداد الباحثة:

نسرین رمضان الأرقط

رقم القيد:

إشراف الدكتور:

مصطفى رجب البلعزي

أستاذ بقسم الاقتصاد

العام الجامع (2024 - 2025) عي

قرار لجنة مناقشة رسالة الإجازة العالية (الماجستير)

عملا بقرار السيد/ رئيس الجامعة رقم (189) لسنة 2025م، الصادر في 2025/03/18م، القاضي بتشكيل لجنة لمناقشة رسالة علمية للحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في تخصص: الاقتصاد، المقدمة من الطالبة: نسرین رمضان محمد الأرقط، كلية: الاقتصاد والتجارة وعنوانها: تحليل وقياس العوامل المؤثرة على التضخم في ليبيا خلال الفترة 1970-2021م. وتتكون اللجنة من الأساتذة:

- | | | |
|---------------------------|----------------------------|---------------|
| 1. أ.د. مصطفى رجب البلعزي | الجامعة الأسمرية الإسلامية | مشرفا ومقررا. |
| 2. د. قاسم عطية الجندي | الجامعة الأسمرية الإسلامية | عضوا داخليا. |
| 3. د. مصباح محمد غيث | جامعة مصراته | عضوا خارجيا. |

عقدت اللجنة جلسة علنية علي تمام الساعة: الحادية عشر من صباح يوم: الأربعاء الموافق: 2025/04/30م ، بمدرج الكلية لمناقشة الرسالة وتقييم مستواها العلمي والمنهج الذي اتبعته الباحثة والمصادر التي استخدمتها في دراستها، وقررت ما يلي: بعد إتمام الطالبة: نسرین رمضان محمد الأرقط لمتطلبات الدراسات العليا واجتياز امتحاناتها ومناقشة رسالتها وتقييمها تقرر:

1. إجازتها بدون ملاحظات () .
2. إجازتها بملاحظات (✓) وتمنح الطالبة فرصة للتعديل و الأخذ بالملاحظات خلال: شهر من تاريخ المناقشة.
3. عدم إجازتها () .

توقيعات أعضاء لجنة المناقشة:

- | | | |
|---------------------------|----------------------------|----------------|
| 1. أ.د. مصطفى رجب البلعزي | الجامعة الأسمرية الإسلامية | التوقيع: |
| 2. د. قاسم عطية الجندي | الجامعة الأسمرية الإسلامية | التوقيع: |
| 3. د. مصباح محمد غيث | جامعة مصراته | التوقيع: |

توقيعات أعضاء اللجنة بعد التعديل والأخذ بالملاحظات – بتاريخ 2025/5/30م.

- | | | |
|---------------------------|----------------------------|----------------|
| 1. أ.د. مصطفى رجب البلعزي | الجامعة الأسمرية الإسلامية | التوقيع: |
| 2. د. قاسم عطية الجندي | الجامعة الأسمرية الإسلامية | التوقيع: |
| 3. د. مصباح محمد غيث | جامعة مصراته | التوقيع: |

يعتمد: أ.د. محمد سليمان عبدالحفيظ
رئيس الجامعة الأسمرية الإسلامية



د. التهامي عثمان الكشر
عميد كلية الاقتصاد والتجارة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

[البقرة: 32]

مستخلص البحث

يهدف هذا البحث لتحليل العوامل الداخلية والخارجية للتضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970م-2021م)، وأعتمد البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي والمنهج التحليلي الاستنباطي، وتم استخدام الأساليب القياسية لقياس العلاقة بين متغيرات البحث، وأعتمد البحث على بيانات رقمية صادرة عن نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي ، وتقارير صندوق النقد الدولي، في إعداد السلاسل الزمنية، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تم استخدام عدة أساليب قياسية تمثلت في تحليل الارتباط، ونموذج الانحدار الذاتي لفترات، لتقدير نموذج العلاقة القياسي بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف والتغيرات السياسية والواردات؛ لمعرفة وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، باستخدام ARDL ، (وقد توصل البحث إلى أن التضخم في ليبيا لا يمكن حصره في متغير واحد أو عامل واحد، ولكن هناك عدة عوامل أدت إلى زيادة الفجوة التضخمية)، وقد توصل البحث إلى أن السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث تعاني من عدم السكون في مستوياتها، وأنها تتصف بخاصية الجذر الوحدوي، واستقرت عند الفرق الأول، وذلك بحسب نتائج اختباري ديكي فولر وفيلبس بيرون ، مما يدعم استخدام تقنية التكامل المشترك، كما أوضحت أنه يوجد علاقة تكامل مشترك بين التضخم وباقي المتغيرات، وتبين من البحث أن منهجية بوكس جينكينز ملائمة للتنبؤ بمعدلات التضخم بالاقتصاد الليبي في الأجل المتوسط، والتي أشارت نتائجها إلى أن معدلات التضخم تعتمد في الفترات المستقبلية على معدلات النتائج الحالية .

الكلمات المفتاحية :

التضخم ، عرض النقود ، سعر الصرف ، الواردات .

الإهداء

انطلاقاً من قول المولى -ﷺ-:

"رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأُدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" [النمل : 19]

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما، وإلى كل أفراد العائلة الكريمة، وإلى كل الأصدقاء، كل باسمه، كما أهديه إلى كل من مدّ لي يد العون في اتمام هذا العمل.

بمحبّة الباحثة

الشكر والعرفان

﴿إِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ (7)

[إبراهيم: 7]

فالحمد لله الذي جعل لكل شيء قدراً، وجعل لكل قدر أجلاً، وجعل لكل أجل كتاباً، وقال ﷺ: « مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَأْتُمُوهُ فَإِن لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَدْرُوا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ ». أخرجه أبو داود في السنن. باب عطية من سأل بالله - ﷻ -. (1672/524/1). والترمذي في السنن الكبرى، 2001 م. بلفظ: "ومن أتى إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا فادعوا له حتى تعلموا أن قد كافأتموه". باب: من سأل بالله (2359/65/3). بداية أشكر الله وأحمده حق الحمد على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع، وأسأله أن يكون خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعني به وينفع الناس جميعاً، كما أتوجه بالشكر والامتنان العظيمين إلى أستاذي ومشرقي الدكتور الفاضل: "مصطفى رجب البلعزي"؛ لتفضله بقبول الإشراف على بحثي هذا، ولما أسداه لي من نصائح وتوجيهات بصبر وسعة صدر، كان لها الفضل - بعد توفيق الله تعالى - في خروج البحث على صورته هذه، ولأن الكلمات تعجز على أن توفيك حقل أستاذي أقول: جزاك الله عني خيراً وأنزلك الله منزلة العلماء؛ فعن أسامة بن زيد قال: قال رسول الله - ﷺ -: «مَنْ صَنَعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفًا فَقَالَ لِفَاعِلِهِ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ». أخرجه الترمذي في السنن الكبرى، 2001 م. ما يقول لمن صنع إليه معروفاً. (9937/78/9)

بم الباحثة

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوعات	ت
أ	الآية القرآنية	-
ب	مستخلص البحث	=
ج	الإهداء	-
د	الشكر والعرفان	-
هـ - و	قائمة المحتويات	-
ز	قائمة الجداول	-
ح	قائمة الأشكال البيانية	-
ط	قائمة الملاحق	
9_1	الفصل الأول : الإطار العام للبحث	
2	المقدمة	1-1
3	مشكلة البحث	2-1
3	فرضيات البحث	3-1
3	أهمية البحث	4-1
3	أهداف البحث	5-1
4_3	منهجية البحث	6-1
4	حدود البحث	7-1
4	تقسيمات البحث	8-1
9_4	الدراسات السابقة	9-1
9	الفرق بين الدراسة والدراسات السابقة	10-1
24_10	الفصل الثاني : نظريات التضخم والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة به	
11	تمهيد	1-2

15_11	مفهوم التضخم وأنواعه	
12_11	المطلب الأول: تعريف التضخم	2-2
15_12	المطلب الثاني: أنواع التضخم	3-2
17_15	المطلب الثالث: طرق قياس التضخم	4-2
17	المبحث الثاني: التطور التاريخي للتضخم	
20_17	المطلب الأول: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	5-2
22_20	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتضخم	6-2

24_22	المطلب الثالث: طرق علاج التضخم	7-2
44_25	الفصل الثالث : دراسة وتحليل عوامل التضخم في ليبيا خلال الفترة (1970-2021)	
26	تمهيد	1-3
28_26	المطلب الأول: تحليل تطور التضخم في ليبيا	2-3
30_28	المطلب الثاني: تحليل الصادرات والواردات في ليبيا	3-3
44_31	المطلب الثالث: تحليل الناتج القومي الإجمالي في ليبيا	4-3
الفصل الرابع:		
بناء وتقدير النموذج القياسي للعلاقة بين التضخم وعرض النقود والتغيرات السياسية وسعر الصرف والواردات في ليبيا خلال الفترة (1970-2021)		
77_45		
46	تمهيد	4
51_46	المطلب: توصيف النموذج وتحديد المتغيرات	1-4
56_51	المطلب الثاني: تقدير نموذج العلاقة القياسي بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف والتغيرات السياسية والواردات باستعمال نموذج "ARDL"	2-4
59_56	المطلب الثالث: التنبؤ بمعدلات التضخم في ليبيا باستخدام منهجية بوكس – جينكينز	3-4
61_60	النتائج	
61	التوصيات	
67_62	المراجع	
77_68	الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الشكل
28_27	تطور معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (1970-2021).	جدول (1-2)
30_29	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك ونموه في ليبيا خلال الفترة (1970-2021).	جدول (2-2)
32_31	تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه في ليبيا خلال الفترة (1970-2021).	جدول (3-2)
36_35	عرض النقود في ليبيا خلال الفترة (1970-2021).	جدول (4-2)
37_36	تطور معدلات النمو لعرض النقود في ليبيا خلال الفترة (1970-2021).	جدول (5-2)
39	تطور سعر صرف الدينار الليبي خلال الفترة (1970-2021).	جدول (6-2)
42_41	تطور الواردات والميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة (1970-2021).	جدول (7-2)
44_43	تطور معدلات نمو الواردات والصادرات و الميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة (1970-2021).	جدول (3-3)
50_49	نتائج اختبار ADF للسلاسل الزمنية عند المستوى والفرق الأول.	جدول (4-3)
51_50	نتائج اختبار PP للسلاسل الزمنية عند المستوى والفرق الأول.	جدول (5-3)
53	نتائج تقدير نموذج ARDL وفقا لفترات الابطاء المثلى	جدول (6-3)
54	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	جدول (7-3)
54	نتائج اختبار مشكلة التباين	جدول (9-3)
55	نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود	جدول (10-3)
57	نتائج نموذج تصحيح الخطأ	جدول (11-3)
58	نتائج منهجية بوكس – جينكينز	جدول (12-3)

قائمة الاشكال البيانية

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
28	تطور معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (1970- 2021).	الشكل (1-2)
30	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك ونموه في ليبيا خلال الفترة (1970- 2021).	الشكل (2-2)
33	معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1970- 2021).	الشكل (3-2)
38	تطور معدلات النمو لعرض النقود في ليبيا خلال الفترة (1970- 2021).	الشكل (4-2)
40	تطور سعر صرف الدينار الليبي خلال الفترة (1970- 2021).	الشكل (5-2)
59	نتائج استقرار وفحص بواقي التقدير	الشكل (6-2)
60	فحص صلاحية بوكس – جينكينز للتنبؤ بمعدلات التضخم في ليبيا	الشكل (9-2)

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملاحق
70_68	نتائج اختبار ديكي فولر عند المستوى	ملحق (1)
72_70	نتائج اختبار ديكي فولر عند الفرق الأول	ملحق (2)
74_72	نتائج اختبار فيليبس بيرون عند المستوى	ملحق (3)
76_74	نتائج اختبار فيليبس بيرون عند الفرق الأول	ملحق (4)

الفصل الأول
الإطار العام للبحث

1.1 المقدمة :

التضخم من المواضيع التي كثر الجدل فيها، وفي ماهية العوامل المؤثرة فيه أو العوامل المسببة له، ولكن من الممكن القول أن هناك عوامل داخلية وخارجية مؤثرة في التضخم يختلف تأثيرها باختلاف نوع ووضعية الاقتصاد ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي .

حيث أن التضخم يعد من أكثر المصطلحات والظواهر الاقتصادية التي لم تحظى بإجماع الاقتصاديين عليها، أو على العوامل المؤثرة فيها، ففي النظرية الكمية يرى الاقتصاديون أن التضخم يتحدد بكمية المال أي أن المستوى العام للأسعار يتحدد بكمية عرض النقود ، و كل زيادة في كمية النقود تقابلها ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، أما النظرية الكينزية فيرى كينز أن التضخم هو زيادة الطلب الكلي على حجم العرض الكلي زيادة محسوسة ومستمرة، و أن ماهية التضخم تتحدد نتيجة لزيادة الطلب على السلع بقدر ما يفوق الطاقة الإنتاجية الحالية ، مما يؤدي إلى حدوث ارتفاعات مستمرة في المستوى العام للأسعار، ومن جهة أخرى يرى رواد النظرية الهيكلية إلى أن السبب الرئيسي للتضخم هو سوء التوافق الهيكلي في الاقتصاد .

وتحظى ظاهرة التضخم باهتمام كل بلدان العالم على حد سواء، التامية منها والمتقدمة؛ لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية تحول دون تحقيق الأهداف التي يسعى إليها أي نظام اقتصادي وأهمها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار الذي يعتبر العمود الفقري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ففي الاقتصاد الليبي المنفتح على العالم الخارجي و الذي يعاني من اضطرابات كثيرة وتذبذب في مستوى العام للأسعار و ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم ، تمثلت هذه الزيادة من خلال ارتفاع أسعار الواردات بشكل كبير، هذا بدوره أدى إلى ضعف القوة الشرائية للدينار الليبي ، ومن الطبيعي أن حجم النقود في أي اقتصاد يتناسب طردياً مع ما تنتجه الدولة من سلع وخدمات وأن أي زياد لحجم النقود عن ما تنتجه الدولة يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث يعد التضخم ظاهرة ليست جديدة على الاقتصاد الليبي؛ إذ أنه شهد ارتفاعات ملحوظة في معدلات التضخم خلال فترة السبعينات فقد سجلت أعلى قيمة لها في تلك الفترة سنة 1978 بمعدل تضخمي 29%، وكانت هذه المعدلات تتذبذب إما انخفاضاً أو ارتفاعاً؛ لذلك فإن الهدف الرئيس للدراسة هو تحليل عوامل ومصادر التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2021) وتحديد طرق قياس المستوى العام للأسعار ، وقد تم بناء نموذج قياسي مكون من معادلة واحدة تحتوي على مجموعة عوامل مؤثرة في التضخم وهي عرض النقود، وسعر الصرف والواردات و التغيرات السياسية .

2.1 مشكلة البحثية:

تكمن مشكلة البحث في الارتفاع الملحوظ في معدلات التضخم في ليبيا وما لها من آثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي وانخفاض مستويات المعيشة، حيث بلغ معدل التضخم في سنة (2015) 10.4% وفي سنة (2016) إلى 25.9% وفي سنة (2021) تم تسجيل معدل تضخم وهو 2.89% على الرغم من أنه لم تحدث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الليبي وبالتالي صعوبة تحديد نوع التضخم في الاقتصاد الليبي وما العوامل المؤثرة فيه، ولبيان ذلك فإن مشكلة البحث تكمن في التالي:

ماهية نوع التضخم في الاقتصاد الليبي ما هي أهم العوامل المسببة له؟

3.1 فرضيات البحث :

1. يفترض البحث أن نوع التضخم في الاقتصاد الليبي هو التضخم المستورد .
2. أن هناك علاقة تكاملية طويلة الأجل بين عرض النقود و التغيرات السياسية و سعر الصرف و الواردات و التضخم من جهة أخرى .

4.1 أهمية البحث :

تتبع أهمية البحث من خلال التالي :

1. التعرف على أهم العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في تغذية الضغوط التضخمية في ليبيا.
2. يستمد البحث أهميته من خطورة التضخم كأحد المتغيرات الاقتصادية المهمة، والمؤثرة سلباً في مستويات الإنتاج والصادرات والمستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

5.1 أهداف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. التعرف على الإطار النظري للتضخم وأهم العوامل المؤثرة فيه .
2. تحليل أسباب التضخم و ماهية نوع التضخم في الاقتصاد الليبي .
3. اختبار العلاقة المفسرة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وذلك من خلال نموذج قياسي ومحاولة التنبؤ باتجاه التضخم في ليبيا .

6.1 منهجية البحث:

وفقاً لطبيعة البحث سوف تم استخدام المنهج الوصفي؛ لدراسة العوامل التي أسهمت في تغذية الضغوط التضخمية، بالإضافة لأسلوب التحليلي؛ وذلك لتحليل وتفسير نوع التضخم في الاقتصاد الليبي والأسلوب الكمي بهدف تحديد العوامل التي تؤثر في المستوى العام للأسعار.

❖ المنهج الوصفي : حيث يقوم بوصف مختلف المفاهيم التي تتعلق بالتضخم والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر فيه وهو الذي يخصّ (الفصل الأول).

- ❖ المنهج التحليلي : وهو الذي يقوم بتحليل وتفسير أسباب التضخم في ليبيا، وتحديد طرق قياس التضخم في الاقتصاد الليبي وهذا ما يخص (الفصل الثاني).
- ❖ المنهج الكمي: وهو الذي يقوم بقياس ودراسة العلاقة بين العوامل المؤثرة في التضخم، وهذا يخص (الفصل الثالث)، وسيتم استخدام البرنامج المناسب (Eviews) في الوصول لاختبار الفرضية، وكذلك الاستفادة بالاختبارات الإحصائية المتاحة.

7.1 حدود البحث :

وهي الحدود المكانية والزمانية :

- الحدود الزمنية: الفترة الممتدة من 1970 إلى 2021.
- أما الحدود المكانية للبحث: فهي الاقتصاد الليبي.

8.1 تقسيمات البحث :

لتحقيق أهداف هذا البحث اقتضت الضرورة لتقسيمها إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

- الفصل الأول : الإطار الفكري والنظري للتضخم والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيه .
- المبحث الأول : مفهوم التضخم الاقتصادي وأنواعه .
- المبحث الثاني : العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في التضخم .
- الفصل الثاني: تحليل عوامل التضخم في ليبيا خلال الفترة (1970-2021).
- المبحث الأول : تحليل تطور التضخم في ليبيا خلال الفترة (1970-2021) .
- المبحث الثاني : تحليل عرض النقود والواردات وسعر الصرف في ليبيا خلال الفترة (1970-2021).
- الفصل الثالث : بناء وتقدير النموذج القياسي للعلاقة بين التضخم و عرض النقود والتغيرات السياسية وسعر الصرف وأسعار الواردات في ليبيا خلال الفترة (1970-2021).
- المبحث الأول : توصيف النموذج القياسي وتحديد المتغيرات الاقتصادية .
- المبحث الثاني : تقدير نموذج العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والتنبؤ باتجاه التضخم .

9.1 الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات مشكلة التضخم، وبحثت بعض جزئياته من زوايا مختلفة، وفيما يلي ملخص لما توصلت إليه أهم هذه الدراسات:

1.9.1 الدراسات العربية:

• **تحليل دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الليبي :** هدفت الدراسة إلى تقدير دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الليبي، مع تحديد العوامل التي أسهمت في تحديد مسارها خلال الفترة (1975_1996) مع التركيز على عامل التضخم كمحدد لدالة الطلب على النقود، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين عرض الأرصدة النقدية الحقيقية ومعدل التضخم، كما أوضحت الدراسة أن هناك عوامل أخرى أسهمت في ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي كارتفاع نفقة الإنتاج الناجمة عن انخفاض مستوى الإنتاجية والتوسع في الافتراض من الجهاز المصرفي لتمويل عجز الميزانية وارتفاع الدخول الناجمة عن نشاط التصدير. (الشبية، 2000)

تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 -

2008) : هدفت الدراسة إلى قياس تأثير عرض النقود وسعر الصرف على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين متغيري سعر الصرف ومعدل التضخم، وعلاقة سببية في اتجاه واحد من عرض النقود بمفهومه الواسع إلى كلا من معدل التضخم وسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي. (الصويحي و داغر، 2010).

• **مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية :** يشكل التضخم تحدياً دائماً لمعظم اقتصاديات دول العالم؛ لما له من آثار غير مرغوب فيها في نشاطات الوحدات الاقتصادية، وفي معدلات النمو الاقتصادي. وتقوم هذه الدراسة بتحري أهم العوامل المسببة للتضخم في المملكة العربية السعودية خلال المدة الزمنية (1970 – 2007م)، وذلك ضمن إطار نموذج العرض الكلي والطلب الكلي، وباستخدام الطرائق القياسية الحديثة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أهمية العوامل المرتبطة بالعالم الخارجي (إنتاج العالم الصناعي، والأسعار العالمية للصادرات، ودرجة الانفتاح) في شرح معدلات التضخم في المملكة في الأجلين الطويل والقصير، وبمستوى معنوية عال (1%)، مما يدل على قوة تشابك الاقتصاد المحلي مع نظيره العالمي. كما أظهرت النتائج أيضاً أن السياسة النقدية تؤدي دوراً مهماً في التأثير في معدل التضخم، سواءً في الأجل القصير أو الطويل. (الجراح، 2011).

• **ديناميكية التضخم في الأردن دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2010) :** تهدف هذه الدراسة لتحليل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على التضخم في الأردن وقياسها، من خلال نموذج يشمل مجموعة من المتغيرات وهي: التضخم المستورد، الصادرات الوطنية، الناتج المحلي

الإجمالي، العرض النقدي، التسهيلات على الائتمان، تحويلات العاملين من الخارج، إضافة إلى الصدمات الخارجية، باستخدام بيانات تخص الفترة

الممتدة ما بين 2000 إلى غاية الربع الأخير من سنة 2010 ودراسة إستقراريتها والاختبارات الإحصائية باستخدام (EViews) واعتمدت مفهوم التكامل وتصحيح الخطأ وتحليل الثباين، وقد أظهرت النتائج أن التضخم يتأثر على المدى القصير بكمية الاستيراد والصّادات الوطنية، التسهيلات الائتمانية وتحويلات العاملين بالإضافة إلى الصدمات الخارجية وعدم تأثير الناتج المحلي الداخلي والعرض النقدي، أمّا على المدى الطويل فتجد الدراسة تأثير، و تستنتج الدراسة ضرورة وضع سياسات فعّالة للحدّ من الواردات وزيادة الناتج المحلي الداخلي والتوازن الداخلي وزيادة الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الإنتاجية المحلية . (الحبيب و عريمط، 2014) .

● العلاقة السببية بين عرض النقد و التضخم و سعر الصّرف في العراق للمدّة (1990-2011)

: وكان هدف هذا البحث قياس أثر السّياسة النقديّة في الاستقرار السّعري في العراق و تمّ الاعتماد في قياس أثر السّياسة النقديّة على اختبار العلاقة السببية بين عرض النقد و بين معدل التضخم و سعر الصّرف الموازي؛ لإثبات أنّ التضخم هو ظاهرة نقدية في الاقتصاد العراقي، وأنّ سعر الصّرف هو المتحكم بعرض النقد؛ مما جعل عرض النقد يصبح متغيراً داخلياً تابعاً، و تمّ التّوصل من خلال الاختبارات القياسية إلى وجود تكامل مشترك وحيد بين عرض النقد ومعدل التضخم وبين عرض النقد و سعر الصّرف الموازي؛ مما يؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، كما أكدت نتائج اختبار نموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM) وجود علاقة سببية طويلة الأجل وبتجاه واحد من عرض النقد إلى معدل التضخم . (محمود و عاشور، 2014)

● محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2012): تهدف إلى دراسة أثر

بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم في الجزائر، من خلال تحليل العلاقة طويلة الأجل بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي وسعر الصّرف الحقيقي ومعدل النّمو و عرض النّفود و حجم الائتمان المصرفي في القطاع الخاص وأسعار البترول، باستخدام طريقة التّكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1970 – 2012، وتشير النتائج إلى وجود علاقة توازنه في المدى الطّويل بين المتغيرات، وذلك بعد استقرار السلاسل الزّمنية عند المستوى الأول . (جبار و بن يوب، 2015) .

● **محددات التضخم في السودان في فترة (1982-2009) :** التي تتناول محددات التضخم في السودان، متمثلاً في أثر عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، عجز الميزانية على التضخم في السودان. استخدم الباحث كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي بالإضافة إلى المنهج الإحصائي. وتوصل البحث إلى جملة من النتائج، أهمها: أن السبب في ارتفاع معدلات التضخم هو ارتفاع عجز الميزانية، وأوصت الدراسة بالاهتمام بمعالجة عجز الميزانية العامة؛ وذلك باتباع سياسات تقلل من الإنفاق العام وزيادة الإيرادات (محمد م، 2016).

محددات التضخم في الجزائر : تهدف هذه الورقة البحثية إلى توصيف ظاهرة التضخم بالجزائر وتحديد خصائصه وبنيته عبر الزمن، من خلال مراجعة بعض النظريات الاقتصادية المتعلقة بالتضخم، ومعرفة أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تسبب التضخم، وترجمتها إلى نموذج كمي يعكس التداخلات بين مكوناته، ويمكن استخدامه في عملية الاستشراف المستقبلي وتقييم البدائل المتاحة لصناع القرار. وفي هذا الصدد استند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات فصلية للاقتصاد الجزائري (1980-2010)؛ إذ تم استعمال منهج التكامل المتزامن وتقدير نموذج لتصحيح الأخطاء. هذا وقد أسفرت النتائج على ما يلي: في المدى الطويل اتضح بأن جميع المتغيرات المفسرة لحجم التضخم ترتبط معه بعلاقة طردية، باستثناء البطالة التي ترتبط مع حجم التضخم بعلاقة عكسية أما اختبار معنوية المعلمات المقدرة فأدى إلى قبول معنوية معاملات كل من: الثابت، الدخل الوطني، فجوة الإنتاج، معدل الفائدة، سعر الصرف وأسعار السلع الأجنبية المستوردة، الدين العام، الأجور، والبطالة. في حين تم رفض معنوية كل من تضخم الفترة السابقة، عجز الموازنة، وعرض النقود. أما في المدى القصير فنجد بأن التضخم يتأثر بكل من: نمو الدخل الوطني، نمو عرض النقود، تقلبات سعر الصرف، تقلبات معدلات الفائدة، نمو الأجور، مؤشر أسعار الفترة السابقة. (بوزيان، 2018).

● **العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (1981 – 2016م) :** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين التضخم وعرض النقود في الاقتصاد الليبي للفترة 1981 - 2016، وتم ذلك باستخدام وتطبيق الاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي الحديث، حيث تم إجراء اختبار Johansson للتكامل المشترك، وأظهرت نتائج هذا الاختبار عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين مما يعني عدم وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بينهما؛ وبناء على ذلك تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR)، وذلك لتقدير العلاقة بين التضخم وعرض النقود.

وقد بينت النتائج المتحصل عليها من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) إلى وجود علاقة طردية بين عرض النقود ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي. (البلعزي و بن سليم، 2018).

- **العلاقة السببية بين عرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2018)**
: هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة واختبارها، بين عرض النقود وسعر الصرف والتضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (1990_2018)، وقد خلصت الدراسة إلى أن التغيير في عرض النقود وسعر الصرف يؤثران بشكل معنوي في المدى الطويل على التغيير في التضخم. (رحومة و الصالحي، 2019) :

2.9.1 الدراسات الأجنبية :

محددات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية : وحاولت هذه الدراسة مناقشة العوامل المحددة للتضخم في الاقتصاد الأمريكي من خلال عدداً من العوامل الاقتصادية التي تتفاعل مع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الأمريكي. وتبين من نتائج التحليل أن التغيير في كل من عرض النقود ومستويات الأجور والعجز في الميزانية العامة، وأسعار الطاقة، وتعد العوامل الرئيسية المسؤولة عن التضخم في الاقتصاد الأمريكي. كما أشارت الدراسة أيضاً إلى أن التغييرات في عرض النقود لها تأثير كبير وواضح على مستويات التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية. (Dhakil. M و Kandil. M، 1994) :

- **محددات التضخم في تركيا خلال الفترة (1948-1988) :** واستهدفت الدراسة الوقوف على معدلات التضخم في تركيا خلال الفترة (1948-1988) وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة من بينها:

أن العوامل المالية كعرض النقود تعدّ من أكثر العوامل تأثيراً على التضخم في تركيا، ولكن ذلك فقط في المدى القصير.

أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد بين تغيير مستوى الأسعار وتغيير سعر الصرف في تركيا، أي أن سعر صرف العملة لا يسبب التضخم، ولكن العكس صحيح.

أن هناك بعض التحولات الهيكلية التي أدت إلى ارتفاع مستوى التضخم في تركيا، وأغزت الدراسة هذا الأمر إلى آثار المراحل الانتقالية التي مرّ بها الاقتصاد التركي. (Metin. K، 1995).

- **سعر الصرف والتضخم في المملكة المتحدة :** واستهدفت الدراسة الوقوف على طبيعة العلاقة وكيفية تأثير سعر الصرف على معدل التضخم، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عاملين على درجة عالية من الأهمية، يلعبان دوراً واضحاً في رفع معدلات التضخم

في المملكة المتحدة، وهما: سعر الصّرف الاسمي ومتوسط أسعار الواردات (Kara.) (A & Nelson. E, 2002).

● **التّضخم وفجوة الإنتاج في المملكة المتحدة :** واستهدفت الدّراسة الوقوف على طبيعة العلاقة بين معدل التّضخم، وفجوة الناتج المؤثرة على هذا التّضخم في المملكة المتحدة، وتوصلت الدّراسة إلى أن مستوى الفجوة في الناتج المحلي الإجمالي يلعب دوراً مهماً في توضيح معدل التّضخم، كما تلعب السّلع المستوردة دوراً مهماً في التّأثير على مستوى أسعار السّلع المحلية من خلال ما يسمى بالتّضخم المستورد (Lam، Gurney، و Dwyer، 2010).

● **محددات التضخم في بنجلاديش :** تحاول هذه الدّراسة معرفة محددات التّضخم في بنجلاديش من خلال نموذج قياسي يشمل نماذج الانحدار ونموذج ARDL ، وباستخدام سلسلة بيانات تخص الفترة (1972_2012)، وتشير إلى أن أهم محددات التّضخم تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، المعروض النقدي، معدل الفائدة، بالإضافة إلى معدل الصّرف الحقيقي، وسعر الفائدة، كما لاحظت أن سعر الصّرف الحقيقي في العام الحالي والمعروض النقدي السابق يسهم في خفض معدل التّضخم، كما تمّ تجاهل بعض المتغيرات منها: سعر النّفط، ومعدل البطالة والتّحويلات في النّمودج القياسي. (Uddin، Abul Hossain، Murshed، 2014).

10.1 الفرق بين هذه الدّراسة والدّراسات السابقة :

يكمّن الفرق بين هذه الدّراسة وبين الدّراسات السّابقة: بأن الدّراسات السّابقة قامت بتحليل المتغيرات الدّاخلية أو الخارجية ودراستها، كلا على حدة، وبأنّ هذه الدّراسة تسعى إلى تحديد نوع التّضخم في الاقتصاد الليبي؛ وذلك من خلال تحليل العوامل الدّاخلية (عرض النّقود و التّغيرات السّياسية) والعوامل الخارجية (سعر الصّرف و الواردات) خلال الفترة (1970_2021)، كما تسعى هذه الدّراسة إلى التّنبؤ باتجاه التّضخم في ليبيا باستخدام منهجية "Box Jenkins".

الفصل الثّاني : الاطار النّظري للبحث التّضخم والعوامل الدّاخلية والخارجية المؤثرة فيه .

المبحث الأول : مفهوم التّضخم الاقتصادي وأنواعه .

المبحث الثّاني : التطور التاريخي للتضخم و آثاره .

الفصل الثاني : الاطار النظري للتضخم

1.2 تمهيد :

يعتبر التضخم من الظواهر الاقتصادية الكلية التي طالما حيرت الاقتصاديين في مختلف المراحل التاريخية، خاصة خلال القرن الماضي، لما تحدثه هذه الظاهرة من تأثير على الاقتصاد ككل، حيث توجد خلافات بين الاقتصاديين حول تعريف التضخم وأسبابه، وتعتبر التأثيرات مثيرة للجدل لأن التضخم في حد ذاته ظاهرة ديناميكية شاملة، مما يعني أن حدوثه ينطوي على العديد من العوامل المعقدة التي يصعب قياسها. ولها تأثير معين عليها؛ لأنها ظاهرة اقتصادية تحدث عندما ترتفع أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد بشكل عام خلال فترة معينة، مما يعني انخفاض القوة الشرائية، وكذلك العملة سوف تحمل عددًا أقل من العناصر التي تشتريها عادة.

2.2 تعريف التضخم :

هناك تعريفات مختلفة للتضخم، ولكن بشكل عام يتم تعريف التضخم على أنه زيادة كبيرة والمستمرة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في اقتصاد يغطي جزءًا كبيرًا من المجتمع. وتشمل الظواهر التضخمية ما يلي:

1. يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار دائمًا وليس مؤقتًا أو موسميًا.
2. يجب أن تشمل هذه الزيادة جميع السلع والخدمات التي تهتم أفراد المجتمع، أي أن الزيادة في سعر السلعة لا تعتبر تضخمًا. (طه، 2021، صفحة 3)

وبالتالي يكون التضخم عبارة عن مفهوم اقتصادي يدل على ارتفاع عام في أسعار المنتجات والخدمات على مدى فترة طويلة من الزمن، مما يعني أن القوة الشرائية للنقود تنخفض مع مرور الوقت، كما أن التضخم يؤثر سلباً على الاقتصاد والحياة الاقتصادية؛ لأنها يمكن أن تؤدي إلى عدم المساواة. كما يمكن أن يجعل من الصعب التخطيط للمستقبل واتخاذ القرارات الاقتصادية.

وبما أن هناك اختلافات كثيرة حول تعريف التضخم فقد قامت معظم المدارس الاقتصادية بتعريف ظاهرة التضخم، إلا أن العلماء متفقون على تعريف التضخم كظاهرة اقتصادية مستمرة وارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات. (عناية، 2000، صفحة 22).

فقد عرفت النظرية الكلاسيكية التضخم بأنه العلاقة بين كمية النقود في الاقتصاد ومستوى الأسعار الإجمالي، والتي تنص على أن كمية النقود تتضاعف مع سرعة التداول .

وهو يساوي الحجم الإجمالي مضروباً في متوسط السعر، مما يعني أن زيادة كمية المال في الاقتصاد ستؤدي إلى زيادة في مستوى السعر الإجمالي والعكس صحيح. (رحومة و الصالحي، 2019، صفحة 1).

وقد عرف الاقتصادي بيغو "وهو أشهر رواد النظرية النيو الكلاسيكية الجديدة المعروفة على نطاق واسع" التضخم بأنه: ظاهرة ناجمة عن زيادة في الدخل النقدي الحقيقي دون زيادة في الإنتاج. وعرفت نظرية الطلب الكلي التضخم بأنه: زيادة في المستوى العام للأسعار بسبب زيادة الطلب أكبر من زيادة العرض؛ مما يعني زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية. ومع زيادة الطلب على الخدمات، سيؤدي ذلك إلى زيادة مباشرة في مستويات الأسعار الإجمالية. (حلاق و العجلوني، 2016، صفحة 151).

وتعتبر نظرية الدخل من أهم النظريات التي تحاول تفسير ظاهرة التضخم، والمعروفة أيضاً بالظاهرة التي تحدث عندما ينمو المعروض النقدي بشكل أسرع من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تسبب ارتفاع الأسعار، هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تسبب زيادة في عرض النقود، مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو انخفاض أسعار فائدة البنك المركزي، والنمو الاقتصادي السريع الذي يؤدي إلى زيادة في النقود إمداد. (العيسى و قطف، 2006، صفحة 191).

3.2 أنواع التضخم :

التضخم لا يعدّ مشكلة اقتصادية فحسب ، ولكنه مشكلة اجتماعية أيضاً؛ وذلك لأن التضخم يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفقر والبطالة وعدم المساواة؛ لذلك تسعى الحكومات إلى معالجة مشكلة التضخم؛ للحفاظ على استقرار الاقتصاد وحماية مستويات المعيشة. ويمتاز التضخم بتعدد أنواعه، حيث صنف الاقتصاديون التضخم إلى عدة أنواع، سيتم عرضها كما يلي:

1.3.2 التضخم من حيث إشراف الدولة على الأسعار :

1. التضخم الظاهر (الطليق) :

هو حالة اقتصادية ترتفع فيها أسعار جميع العناصر بسرعة، أي أن أسعار السلع والخدمات ترتفع دون تدخل السلطات الحكومية للحد منها أو التأثير عليها، ويمكن أن يكون ذلك مدمراً للاقتصاد إلى انخفاض قيمة المال، ومستويات المعيشة. وهذا النوع من التضخم له أسماء عديدة. ويعرف أيضاً بالتضخم الصريح والتضخم المفتوح. وهناك أسباب مختلفة يمكن أن تسبب التضخم الحرّ، بما في ذلك:

أ. زيادة العرض النقدي بشكل كبير .

ب. انخفاض الإنتاج .

ج. ارتفاع تكاليف الإنتاج .

د. الحرب والاضطرابات السياسية. (العساف وصافي، 2013، صفحة 188).

2. التضخم المكبوت (المقيد) :

وهو نوع من التضخم يحدث عندما يزداد الطلب على السلع والخدمات بشكل أسرع من العرض، ولكن هذا النوع من التضخم يعتمد على تدخل السلطات الحكومية أو البنوك المركزية في السوق للحد من زيادات الأسعار، ومنع استمرار ارتفاع الأسعار و الحد منها إن ارتفع التضخم، كتدخل من الدولة، لا يقضي على التضخم، بل يعمل على الحد من تأثيره السلبي على الاستقرار الاقتصادي؛ ولذلك اتخذت السلطات الحكومية مجموعة متنوعة من التدابير للسيطرة على التضخم المكبوت، وهي كما يلي :

أ. زيادة أسعار الفائدة .

ب. خفض الإنفاق الحكومي.

ج. زيادة الضرائب .

د. تحرير السوق.

هـ. تعزيز النمو الاقتصادي. (هاشم، 1996، صفحة 137)

3. التضخم الخفي (الكامن):

وهو مصطلح يستخدم لوصف التضخم الذي يحدث بشكل غير معن أو غير واضح. ويتكون هذا النوع من التضخم من زيادة واضحة في الإيرادات النقدية، ولكن هذه الإيرادات المتزايدة تحتفظ بها السلطات الحكومية، والتي بدورها تبقى التضخم كامناً ومخفياً لا يجوز له الظهور. (عناية، 2000، صفحة 58)

2.3.2 التضخم من حيث مصدر الضغط التضخمي :

1. تضخم جذب الطلب :

هو التضخم الناتج عن زيادة إجمالي الطلب الذي يتجاوز إجمالي العرض. وذلك عندما يتم تحفيز الطلب على السلع والخدمات الاقتصادية؛ مما ينتج عن هذا الخلل زيادة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، أي أنّ هناك كمية كبيرة من النقود تطارد عدداً صغيراً من السلع؛ مما يعني أنّ هذا النوع من التضخم يحدث نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد مع بقاء حجم السلع والخدمات ثابتة، أي أنّ حجم الانفاق الحكومي يفوق حجم الإيراد الحكومي، وينشأ ما يعرف بالعجز فالميزانية العامة، فنقوم الدولة بإصدار نقود لتغطية هذا العجز دونت أن يقابلها زيادة في الإنتاج، وهذا ما يسهم في زيادة حدة التضخم. (الشريف، 2022، صفحة 14).

2. تضخم دفع التكاليف :

هو نوع من التضخم الذي يحدث عندما ترتفع أسعار السلع والخدمات بسبب زيادة تكاليف الإنتاج. ومن الممكن أن يكون السبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج عوامل مختلفة، مثل ارتفاع أسعار المواد الخام، أو ارتفاع أجور العمال، أو ارتفاع تكاليف الطاقة. وعندما ترتفع تكاليف الإنتاج يضطر المنتجون إلى زيادة أسعار منتجاتهم وخدماتهم، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى تضخم أوسع. ويعدّ التضخم الناتج عن التكلفة أحد أنواع التضخم التي يصعب السيطرة عليها، وسببه ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة، أي أن أسعار المواد الأولية مرتفعة وفي حالة تضخم، أو ارتفاع الأجور. يمكن السيطرة عليها وعلاجها عن طريق تخفيض هذه الأجور (الوزني و الرفاعي، 2005، صفحة 259).

3.3.2 التضخم من حيث حدة التضخم :

1. التضخم الجامح :

يحدث عندما ترتفع الأسعار بمعدل سريع خلال فترة قصيرة من الزمن، تصل إلى مستويات قصوى تبلغ 50% أو 60% أو أكثر سنويًا؛ ولذلك يمكن القول أن هذا الشكل هو الشكل الأكثر ضرراً وتأثيراً على الاقتصاد الوطني، حيث ترتفع الأسعار بشكل حاد دون توقف، وتتسارع سرعة تداول العملة، مما يجعل من الصعب على السلطات السيطرة على الوضع، وبالتالي تخسر العملة قوتها الشرائية وقيمتها كوسيلة للتبادل والملكية كمخزن للقيمة؛ مما ينتج عنه حاجة الأفراد إلى التصرف والاستثمار في القطاعات غير المنتجة التي تهدر الثروة، مثل الأراضي والمباني والأجهزة والسيارات، أو التحول إلى شراء الأسهم والسندات.

وإذا استمر الوضع السابق سيؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتدهور ميزان المدفوعات، وسيخسر البلد احتياطياته وموارده من النقد الأجنبي. وقد كان هناك الكثير من الحالات في العالم واجهت فيها الدول تضخماً حاداً، خاصة في فترة ما بعد الحرب، مثل ألمانيا عامي 1921 و 1923م، واليونان عام 1948 عندما ارتفعت الأسعار 25 ألف مرة. وارتفع مؤشر الأسعار عام 1939م 11 ألف مرة، وزاد مؤشر الأسعار في فرنسا 1000 مرة، وزاد مؤشر الأسعار في إيطاليا 6000 مرة، ووصل مؤشر الأسعار في الصين عام 1947 إلى 2.5 مليون مرة مقارنة بعام 1937م. وتتعلق هذه الحالات بالحروب والهزائم والثورات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فالإلى جانب التضخم الهائل الزاحف، هناك أنواع أخرى متوسطة الشدة تكون آثارها أقل ضرراً على الاقتصاد من الحالات الجامحة، بحيث لا تصل الأمور إلى حد فقدان الثقة التام في تداول الأموال لدرجة أن هذه الأنواع تشمل :

1. التضخم الماشي : عندما تستمر الأسعار في الارتفاع بنسبة 5% إلى 10% كل عام.

2. التضخم المستدام: وفي هذا النوع ترتفع الأسعار بمعدل أكبر بكثير من السابق، مثل التضخم الذي واجهته الهند في الأعوام 1993 و 1979 و 1974م حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 26% و 25%. و 19% على التوالي. (هاهات، 2006، صفحة 37).

4.3.2 التّضخم من حيث العلاقات الدولية :

1. التّضخم المحلي :

التّضخم المحلي هو زيادة في معدل التّضخم في بلد معين ويمكن أن يحدث بسبب مجموعة متنوعة من العوامل الدّاخلية، مثل: الزّيادة في الإنفاق الحكومي والاستهلاك الشخصي والاستثمار الخاص والعالم. قد يكون من الصعب السيطرة على التّأثير السّلبى للقوة الشّرائية للنقود على الاقتصاد والمجتمع، ولكن من المهم السيطرة على تآثيرها السّلبى على الاقتصاد.

ويحدث التّضخم المحلي لعدة أسباب أهمها:

أ. ارتفاع أسعار السلع والخدمات في بلد ما بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية، أو انخفاض المعروض من السلع والخدمات المحلية.

ب. بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات في منطقة تابعة أو انخفاض المعروض من السلع والخدمات في منطقة تابعة، يرتفع سعر السلع والخدمات في المنطقة التي تنتمي إليها الدولة. زيادة في أسعار السلع والخدمات في بلد ما بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

2. التّضخم المستورد :

هو زيادة في معدل التّضخم نتيجة لارتفاع أسعار السلع المستوردة. ويحدث التّضخم المستورد عندما تعتمد دولة ما على الواردات لتلبية احتياجاتها. وتزداد تكلفة الواردات بسبب التغيرات في أسواق العملات أو ارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية. وينجم هذا النوع من التّضخم عن ارتفاع أسعار الواردات. ويحدث التّضخم المستورد عادة في الاقتصادات الصّغيرة المفتوحة، حيث يجب التّمييز بين التّضخم النّاجم عن التّكلفة والتّضخم المستورد. فالتّضخم الناتج عن ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة هو أحد تكاليف الإنتاج ولا يعتبر تضخماً مستورداً؛ لأن التّضخم المستورد يحدث على شكل سلع وخدمات نهائية تصل إلى المستهلكين مباشرة مثل الملابس ووجبات الغداء... إلخ. (الوزني و الرفاعي، 2005، صفحة 260).

4.2 طرق قياس التّضخم :

هناك العديد من الطرق لقياس التّضخم، ولكن أكثر الطرق شيوعاً هي استخدام مؤشر أسعار المستهلك ، حيث أن طرق قياس التّضخم هي كالاتي :

1. الارقام القياسية :

الرّقم القياسي المؤشر هو مؤشر إحصائي يقيس التّغير النسبي في ظاهرة معينة (سواء كان السّعر أو الكمية أو القيمة أو الأجر) بالنسبة إلى أساس محدد (قد يكون فترة محددة أو موقع جغرافي محدد)، حيث تكون قيمة المؤشر وتستخدم هذه الظّاهرة كأساس لحساب المؤشر.

تُستخدم المؤشرات لقياس التغيرات في الأسعار والأجور والإنتاج والدخل والاستهلاك والصادرات والواردات وغيرها من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية.

هناك أنواع عديدة من الأرقام القياسية، ولكن أشهرها هو مؤشر أسعار المستهلك، والذي يعد من أفضل الطرق لقياس التضخم. (كافي، 2014، صفحة 267).

يمكن أن تقتصر أرقام الفهرس المستخدمة على ما يلي:

أ. الرقم القياسي لأسعار المستهلكين :

هو مقياس لمستوى الأسعار في الاقتصاد ويقاس التغيرات في أسعار السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون بشكل منتظم ويتم حسابه من خلال جمع البيانات عن مختلف السلع والخدمات ومقارنة أسعارها من فترة إلى أخرى.

يستخدم مؤشر أسعار المستهلك لقياس التضخم، ويتم حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك من خلال مقارنة أسعار السلع والخدمات خلال فترة معينة بالأسعار في فترة الأساس. كما يمكن استخدام مؤشر أسعار المستهلك لحساب التضخم الاستهلاكي.

ويستخدم المؤشر في العديد من المؤسسات منه

1. البنوك المركزية لتحديد السياسة النقدية.

2. الحكومات لتحديد السياسات الاقتصادية.

3. الشركات لتحديد أسعار منتجاتها وخدماتها .

4. الأفراد لمقارنة الأسعار واتخاذ قرارات بشأن الاستهلاك.

ويتم حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين وهذا ما يعرف بمؤشر لاسبير في الصورة الاتية :

مجموع أسعار السنة الحالية

$$\text{الرقم القياسي للمستهلكين} = \frac{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}}{100} \times 100$$

مجموع أسعار سنة الأساس

حيث أن يتم تحديد اتجاه أسعار السلع والخدمات عن طريق التغير الذي يطرأ على أسعار السلع والخدمات التي تعد عينة من تمثل السلع والخدمات في المجتمع . (يخلف، 2016، صفحة 10)

2. الرقم القياسي عند أسعار لإنتاج :

مؤشر أسعار المنتج هو مقياس للتغيرات في الأسعار التي يدفعها المنتجون مقابل المواد الخام التي يحتاجونها لإنتاج السلع والخدمات، وهو يقيس التضخم في المراحل الأولى من الإنتاج ويساعد على التنبؤ بتضخم أسعار المستهلك.

يستخدم مؤشر أسعار المنتجين لقياس التضخم في القطاع الصناعي ويساعد المؤشر على قياس التغيرات في تكاليف الإنتاج للشركات، مما يؤثر على الأسعار التي يدفعها المستهلكون.

ويعتمد مؤشر أسعار المنتجين على مجموعة مختارة بعناية من السلع والخدمات يتم تحديثها بانتظام للتأكد من أن المؤشر يعكس التغيرات في الاقتصاد، مما يعني أن المؤشر يقارن التكلفة الحالية للسلع

بتكلفتها في سنة الأساس. وتستخدم العديد من الوكالات، بما في ذلك الحكومات مؤشر أسعار المنتجين لرصد التضخم، كما هو موضح أدناه:

أ. تحدد الشركة التغيرات في تكاليف الإنتاج.

ب. يقوم المستثمرون بتقييم المخاطر الاقتصادية.

ج. يدرس الباحثون التغيرات الاقتصادية. (كمال، 2016، صفحة 16).

3. الرقم القياسي الضمني :

المؤشر الضمني هو رقم يعكس التغيرات في القيمة الحقيقية لوحدة من المال؛ لأنه يعكس التغيرات في أسعار السلع والخدمات ويستخدم لقياس الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، المعروف أيضا باسم مؤشر المنتجات. مقياس للتغيرات في أسعار السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد.

يتم حساب المؤشر الضمني بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على مؤشر أسعار المستهلك ويظهر كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالمال في فترة معينة مقارنة بكمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها في فترة أخرى. (عيسى، 2005)

ويمكن وضع الرقم القياسي الضمني بما يعرف بمؤشر باش في الصورة التالية :

الناتج المحلي بالأسعار الجارية

$$\text{الرقم القياسي الضمن} = \frac{\text{الناتج المحلي بالأسعار الجارية}}{100 \times \text{الناتج المحلي بالأسعار الثابتة}}$$

الناتج المحلي بالأسعار الثابتة

5.2 تطور التضخم حسب النظريات الاقتصادية:

هناك العديد من النظريات الاقتصادية التي تحاول تفسير أسباب التضخم وكيفية السيطرة عليه. بعض هذه النظريات تركز على دور العرض النقدي، بينما تركز نظريات أخرى على دور الطلب الكلي، ومن أهم هذه النظريات :

1.5.2 التضخم حسب النظرية الكلاسيكية :

النظرية الكلاسيكية هي نظرية اقتصادية تشرح سبب حدوث التضخم وكيف يمكن السيطرة عليه، حيث تستند هذه النظرية إلى فكرة أن العرض النقدي هو العامل الرئيس الذي يحدد مستوى الأسعار، فعندما يرتفع العرض النقدي يرتفع مستوى الأسعار، وعندما ينخفض العرض النقدي ينخفض مستوى الأسعار. (جلال، 2017، صفحة 37).

2.5.2 النظرية الكينزية :

حيث يعتقد الكلاسيكيون أن السبب الرئيس للتضخم هو زيادة كمية المعروض النقدي؛ ولذلك تسمى هذه النظرية بالنظرية (النقدية و الكمية) ، وتعدّ من أهمّ الافتراضات التي اعتمد عليها الكلاسيك في تفسير ظاهرة التضخم الآتي :

1. أن التغير في كمية النقود تؤدي الى زيادة معدلات التضخم بنفس النسبة.
2. أن كمية النقود لها علاقة طردية مع الطلب على السلع ، وعلاقة عكسية مع العرض منها.
3. تفترض النظرية الكلاسيكية حالة التشغيل الكامل لعناصر الانتاج ، وأن الطلب على النقود يكون لغرض التبادل فقط.
4. يتناسب عرض النقود مع المستوى العام للأسعار تناسباً طردياً، ويتناسب عكسياً مع قيمة النقود . (مكيد و شعيط، 2017، صفحة 74).

و تجدر الإشارة إلى أن النظرية الكلاسيكية للتضخم ليست نظرية بلا عيوب، بل هناك بعض الاقتصاديين قاموا بتوجيه بعض الانتقادات إلى النظرية الكلاسيكية حول ظاهرة التضخم، ومن أهم هذه الانتقادات ما يلي:

1. افتراض أن النقود تستخدم للتبادل فقط ، وإهمال الوظائف الأخرى للنقود كمخزن للقيمة .
2. أن هذه النظرية تقوم بافتراض أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى التغير في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، وهذا الأمر غير صحيح؛ حيث يمكن أن تزداد كمية النقود ويزداد الطلب بنسبة أقل منها، أي لا يترتب عليها ارتفاع في معدلات الأسعار .
3. إن افتراض الاستغلال الكامل لعوامل الإنتاج غير صحيح؛ لأن حجم التبادل يستمر في التغير مع التغيرات في حجم الإنتاج والتشغيل.
4. بافتراض أن السعر متغير يؤثر على كمية النقود، فارتفاع الأسعار يمكن أن تؤثر على كمية النقود. فيؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة سرعة تداول النقود، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة كميتها. (جودي و شادلي، 2020، صفحة 43.44).

تشرح النظرية الكينزية التضخم من خلال العلاقة بين إجمالي الطلب وإجمالي العرض. وأساس تعريف التضخم هو تضخم الطلب، أي التضخم الناتج عن زيادة في إجمالي الطلب مما يؤدي إلى زيادة في إجمالي العرض. وأكد كينز أن ارتفاع المستوى العام للأسعار، وزيادة إجمالي الطلب الناتج عن زيادة إجمالي النفقات العامة والخاصة، والاستثمار العام والخاص، وصافي التجارة الخارجية، كلها قد تؤدي إلى حالة تضخمية، عندما يكون الاقتصاد في حالة توظيف كامل، ويمكن أن يؤدي الفرق بين أسواق السلع وعوامل الإنتاج إلى فجوة تضخمية، حيث تؤدي الزيادة في الطلب إلى زيادة الأسعار؛ لأن الإنتاج قد وصل الحد الأقصى من القدرة؛ مما يجعل إجمالي المعروض من السلع والخدمات غير قادر على الزيادة، مما يؤدي إلى التضخم الحقيقي. (يمينية و صوشة، 2023، صفحة 61).

أما إذا لم يصل الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل، فإن زيادة الطلب تؤدي إلى زيادة المعروض من السلع والخدمات، ويزداد الدخل الحقيقي مع زيادة الدخل النقدي، ولا يرتفع المستوى العام بشكل فوري وبشكل ملحوظ في الأسعار، ولكن تشغيل الطاقة الخاملة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار قبل أن تصل إلى حد التشغيل، وهذا هو السبب الذي جعل كينز يطلق عليه اسم "التضخم الجزئي"، ويرجع ذلك إلى عدم توفر بعض عوامل الإنتاج في بعض الصناعات مما يؤدي إلى حدوث اختناقات. بالإضافة إلى ذلك سترتفع الأجور أيضاً بسبب زيادة الطلب على العمالة، وعدم تكافؤ مرونة إنتاج السلع على المدى القصير، وقانون تناقص الغلة.

ومن الواضح أنّ نظرية كينز تنكر تأثير التغيرات في كمية النقود على المستوى الإجمالي للأسعار، ولكنها تختلف عن دعاة النظرية الكمية الذين يعتقدون أن الأسعار هي دالة لكمية النقود. وقد تزيد كمية النقود، ولكن هذا قد يؤدي إلى انخفاض في سرعة الأموال بسبب زيادة تفضيلات العملة؛ مما يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج الحقيقي ومستوى الأسعار الإجمالي. ولكن إذا تم تحقيق العمالة الكاملة، فإن الزيادة في الإنفاق الوطني سوف تنعكس بشكل كامل على الزيادة في مستوى الأسعار. لذلك، من وجهة النظر الكينزية، فإن التضخم هو زيادة مستدامة وملموسة في المستوى العام للأسعار نتيجة للتضخم، وزيادة في إجمالي الطلب بما يتجاوز إجمالي العرض، أي بسبب وجود طلب زائد في أسواق السلع أو أسواق عوامل الإنتاج. (جودي و شادلي، 2020، صفحة 44).

ولم تكن النظرية الكينزية خالية من النقد. وأهم هذه الانتقادات هي:

1. تفسيرات ظهور التضخم تفتقر إلى التحديد والوضوح.
2. لم يتم تحديد معنى الطلب الزائد، وما إذا كان هذا يشمل كل الفائض في السوق أم لا.
3. عدم قيام النظرية بتحديد المقصود بارتفاع الأسعار، سواء كان ذلك زيادة في مستوى الأسعار الإجمالي في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج أو كليهما، ولا يحدد ما إذا كان التضخم سيحدث إذا كان هناك فائض في الطلب أو العرض ولكنه قد يحدث ولا يؤدي إلى أي تغيير في مستوى الأسعار، هل سترتفع أسعار بعض السلع في السوق دون غيرها؟.
4. وقد أدى التطبيق العلمي للنظرية الكينزية إلى زيادة النفقات العامة الوطنية، ولكن دون زيادة كافية في الموارد. وأدى ذلك إلى العجز المستمر في الميزانية العامة للدولة، كما أدى هذا أيضاً إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة، ومن الناحية الاقتصادية يفرض هذا التطبيق قيوداً كثيرة على القطاع الخاص. (محي الدين، 2007، صفحة 215).

3.5.2 النظرية الكمية للنقود :

النظرية النقدية المعاصرة لتفسير التضخم تعتمد هذه المدرسة الفكرية على النظرية الكمية للنقود لتفسير ظاهرة التضخم، والتي تنص على أنه إذا ظلت سرعة النقود وكمية السلع والخدمات ثابتة، فإن الزيادة في النقود ستؤدي إلى تضخم اقتصادي. وهذا يعني أنه وفقاً للتوازن بين سوق النقد وسوق السلع فإن زيادة المعروض من سوق النقد ستؤدي إلى زيادة الطلب على سوق السلع مما سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار؛ ولذلك فإنهم يعزّون السبب الرئيس لحدوث التضخم ونموه إلى العوامل النقدية، وهو ما تؤكد مقولة فريدمان الشهيرة "التضخم ظاهرة نقدية في أي وقت وفي أي مكان". والسبب الرئيس لارتفاع الأسعار هو الزيادة المستمرة في المعروض النقدي، وخاصة الإصدار المفرط للعملة وضعف التنظيم النقدي. والنظام المالي العام . ومع توسع إنفاق القطاعين العام والخاص من خلال الائتمان أو خلق الأموال فإن إنفاق قطاع الأعمال الخاص يتم تمويله بشروط فضفاضة للغاية من خلال الائتمان المصرفي، في حين أنّ الإنفاق الحكومي مفرط ولا يستند إلى تمويل فعلي. (رمضان، 2016، صفحة 17).

4.5.2 نظرية الطلب الكلي :

هي نظرية أخرى تحاول تفسير التضخم، تستند إلى فكرة أنّ التضخم يحدث عندما يكون الطلب الكلي في الاقتصاد أكبر من العرض الكلي. وعندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي تقوم الشركات برفع الأسعار لزيادة أرباحها.

5.5.2 نظرية التكاليف :

هذه النظرية تحاول تفسير التضخم من خلال النظر إلى جانب العرض، وتستند إلى فكرة أنّ التضخم يحدث عندما ترتفع تكاليف الإنتاج. ويمكن أن ترتفع تكاليف الإنتاج بسبب عدد من العوامل، مثل ارتفاع أسعار المواد الخام أو ارتفاع الأجور.

ووفقاً لنظرية التكلفة للتضخم فإن ارتفاع تكاليف الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. فعندما ترتفع أسعار الإنتاج ترفع الشركات أسعار السلع والخدمات التي تباعها لتغطية تكاليفها، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار المستهلك، وهو ما يُعرف بالتضخم.

هناك عدد من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج. بعض هذه العوامل هي:
- ارتفاع أسعار المواد الخام: يمكن أن يرتفع سعر المواد الخام بسبب عدد من العوامل، مثل الطقس أو الأحداث السياسية.

- ارتفاع الأجور: يمكن أن ترتفع الأجور عندما يكون هناك طلب كبير على العمالة.
- ارتفاع الضرائب: يمكن أن تؤدي الزيادة في الضرائب إلى زيادة تكاليف الإنتاج للشركات.
- انخفاض قيمة العملة: يمكن أن يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة تكاليف الإنتاج للشركات التي تستورد المواد الخام أو السلع والخدمات. (الوادي، عساف، و. د. صافي، 2013، صفحة 184)

6.5.2 نظرية التضخم غير المتوقع :

هي نظرية تحاول تفسير آثار التضخم على الاقتصاد. تستند إلى فكرة أنّ التضخم غير المتوقع له تأثير سلبي على الاقتصاد. عندما يكون التضخم غير متوقع، فإن المستهلكين والشركات يغيرون سلوكهم، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والنمو الاقتصادي.

6.2 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم:

لظاهرة التضخم العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية على القطاعات في المجتمع، حيث أنه يعبر عن عدم استقرار الاقتصاد وهشاشته، وعدم ثقة أصحاب رؤوس الأموال في هذا الاقتصاد؛ ولذلك تقوم السلطات النقدية والمالية باتباع مجموعة من السياسات لمعالجة هذه الظاهرة. يمكن أن يكون للتضخم عدد من الآثار السلبية على الاقتصاد، حيث من الممكن أن يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للمستهلكين، وزيادة معدلات الفائدة، وانخفاض الاستثمارات. كما يمكن أن يؤدي التضخم أيضاً إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية.

1.6.2 الآثار الاقتصادية للتضخم :

تعتمد شدة الآثار الاقتصادية على مستوى التضخم، فكلما ارتفع مستوى التضخم ازدادت شدة هذه الآثار وكلما انخفض مستوى التضخم قلت هذه الآثار، ومن الآثار الاقتصادية:

من ناحية توزيع الدخل :

هذا التأثير لا يتردد صداه داخل المجتمع فقط، فإن الفئات ذات الدخل الثابت، بما في ذلك الموظفين والمتقاعدين وغيرهم، لها تأثير كبير على انخفاض القوة الشرائية لدخولهم، في حين أن التضخم سيؤدي إلى حد ما إلى ارتفاع أسعار المنتجات بالنسبة للمنتجين والمستهلكين، وبالتالي يستفيد أصحاب الأعمال. ويصبح هذا أكثر وضوحاً إذا كانت هناك اختلافات في الزيادات في أسعار السلع والخدمات المختلفة، حيث أن أولئك الذين يعانون من زيادات أعلى في أسعار السلع والخدمات سوف يستفيدون أكثر من أولئك الذين يعانون من زيادات عادية أو معتدلة في أسعار السلع والخدمات.

ومن ناحية أخرى، يستفيد المقترضون (المدينون) أكثر من ارتفاع الأسعار، في حين يتضرر المقرضون (الدائنون) بشكل كبير. فعندما يتسارع التضخم فإن المبلغ الذي تتلقاه اليوم يفقد جزءاً كبيراً من قوته الشرائية في المستقبل أو عند سداده؛ ولذلك فإن المبيعات المؤجلة (الأقساط) تتأثر بشدة خلال الفترة التي يتوقع فيها أن تستمر الأسعار في الارتفاع، ومن الصعب استخدام أساليب البيع هذه في البلدان التي يستمر فيها المستوى العام للأسعار في الارتفاع بسرعة. (الوزني و الرفاعي، 2005، صفحة 261).

2. العجز التجاري في ميزان المدفوعات : للتضخم تأثير سلبي على ميزان مدفوعات الدولة المتضررة. ومن النمو يتبين أن منتجاتها ذات مركز تنافسي أضعف مقارنة بمنتجات الدول الأخرى ذات الأسعار الأقل، فتزداد الواردات وتنخفض الصادرات؛ مما يؤدي بدوره إلى عجز تجاري في ميزان المدفوعات.

3. تأخير الاستثمار مع قلة فرص العمل وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة: فيما يتعلق بتأثير التضخم على النمو الاقتصادي، اختلفت آراء الفرق الاقتصادية، حيث يرون أن التضخم يخلق حالة من عدم اليقين بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية، وبالتالي يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤخرها، ويقلل دوافع الادخار والإنتاجية وحماس العمال بسبب انخفاض الدخل الحقيقي، وتعتقد المدرسة الفكرية الأخرى أن التضخم قد يكون قوة دافعة في عملية النمو الاقتصادي حيث من المتوقع أن تشتد زيادات الأسعار مع مرور الوقت. الأرباح، وبالتالي زيادة الاستثمار وزيادة فرص العمل والحد من البطالة. ويعتمد كلا الرأيين على نوع التضخم ووحده. فلا شك أن التضخم الحاد والسريع سيضر بالنمو الاقتصادي، في حين أن التضخم البطيء والمعتدل قد يكون دائماً بالنسبة للنمو الاقتصادي إذا رافقه سياسات اقتصادية ذكية. (الوادي، عساف، و د. صافي، 2013، صفحة 188).

4. تضاول القوة الشرائية: يؤدي التضخم إلى انخفاض قيمة العملات وارتفاع مستويات الأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد وتقليل قدرتهم على شراء السلع والخدمات الأساسية.

5. ارتفاع تكاليف الاقتراض: يؤدي التضخم إلى ارتفاع أسعار الفائدة، مما يزيد من تكاليف الاقتراض، فيقلل من الاستثمار في الأعمال التجارية والاستهلاك الشخصي.

2.6.2 الآثار الاجتماعية للتضخم:

بالإضافة للآثار الاقتصادية التي يحدثها التضخم فإن للتضخم آثار سلبية من الناحية الاجتماعية حيث:

1. انخفاض القوة الشرائية، مما سيؤدي بدوره إلى لجوء أصحاب الدخل الثابت إلى وسائل أخرى كالرشوة وغيرها من المسائل الإدارية غير القانونية.

2. هجرة العمالة والمهارات: بسبب عدم كفاية الأجور وارتفاع معدلات البطالة، وخاصة العمال المهرة الذين يرغبون في الهجرة إلى دول أجنبية لتلبية كافة احتياجاتهم، مما يؤدي إلى فقدان القيمة الإنسانية المضافة في كافة القطاعات والمجالات.

3. زيادة عدم المساواة: إن الضغوط التضخمية في الاقتصاد لها الأثر الأكبر على دخل جميع فئات المجتمع، كما أن الزيادات المستمرة في مستويات الأسعار تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي لفئة صغيرة في المجتمع (أي المنتجين والملاك). ويحققون أرباحًا ضخمة بسبب الطلب المتزايد على منتجاتهم والتغيرات المستمرة في الأسعار. وفي الوقت نفسه فإن معاناة الفئة الثانية والتي تمثل غالبية المجتمع وتشمل أصحاب الدخل الثابت وأصحاب المعاشات وحاملي السندات وأصحاب الودائع الادخارية وغيرهم من المتضررين من ارتفاع العملة، والأفراد الذين ينخفض دخلهم الحقيقي بسبب معدل التضخم. وبالتالي فإن التضخم يؤدي إلى زيادة ثروات المجموعة الأولى لأنهم يحصلون على عوائد أعلى، بينما تزداد معاناة المجموعة الثانية لأنهم يحصلون على دخل نقدي حقيقي أقل، مما يجعل دخولهم ترتفع ويؤدي إلى زيادة الانقسامات بين مختلف فئات المجتمع. (الرحمن و حربى، 1999، صفحة 432).

ومن هذا نستنتج أن التضخم له تأثير خطير على حياة الأفراد الاقتصادية والاجتماعية، فكلما ارتفع معدل التضخم كلما زادت صعوبة وتعقيد حياة الفرد، في حين يزداد العبء على فئة معينة سوف تنخفض المجموعات الأخرى.

7.2 طرق علاج التضخم :

هناك عدد من السياسات التي يمكن استخدامها للسيطرة على التضخم، بعض هذه السياسات تركز على خفض العرض النقدي، بينما تركز سياسات أخرى على خفض الطلب الكلي، وتعد السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسات الأجور و الأسعار من أهم الطرق والأدوات لعلاج التضخم .

1.7.2 السياسة النقدية:

حيث تتم وفق هذه السياسة معالجة التضخم وذلك من خلال التحكم في المعروض النقدي، أي تقوم السلطات النقدية بفرض سياسات نقدية للحد من حجم المعروض النقدي ، وبالتالي تخفيض معدلات

التضخم؛ حيث أن التضخم يمكن أن يحدث نتيجة لزيادة عرض النقود دون زيادة المعروض من السلع والخدمات في الاقتصاد . (طه، 2021، صفحة 26)

تعتمد السلطات النقدية في معالجة التضخم إما عن طريق التحكم في معدلات سعر الفائدة ، أي زيادة في معدلات سعر الفائدة الأمر الذي بدوره يعمل على تخفيض الطلب الكلي وبالتالي انخفاض معدل التضخم ، أو تقوم الدولة برفع نسبة الاحتياطي القانوني على المصارف التجارية ، ومن تمّ الحدّ من قدرة هذه المصارف على منح الائتمان، فينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات وتراجع معدلات التضخم . (الديعة و محمد سعدة، 2023، صفحة 18).

أو يقوم المصرف المركزي باللجوء الى عمليات السوق المفتوحة حيث يقوم من خلالها بيع وشراء الأوراق المالية ، ولعلاج التضخم وسحب المعروض النقدي يدخل المصرف المركزي كبائع للأوراق المالية؛ وذلك لجذب أكبر قدر من المعروض النقدي وبالتالي انخفاض معدلات التضخم . (طه، 2021، صفحة 26)

2.7.2. السياسة المالية :

تعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية لمعالجة مشكلة التضخم، حيث تستخدمها الدولة، ومن أهم أدواتها السياسة الضريبية و سياسة الإنفاق العام .

حيث أنّ الدولة تقوم بإتباع تدابير ذات الطابع الضريبي وذلك للحدّ من معدلات التضخم، من خلال قيامها بزيادة معدل الضريبة، أو قد تحدث تغييرات هيكلية في النظام الضريبي للتأثير على الوضع الاقتصادي في الدولة . (سهام، 2022، صفحة 43)

ومن الأدوات الأخرى للسياسة المالية لمعالجة التضخم هي سياسة النفقات العامة للتحكم في التضخم، وذلك عن طريق قيام الدولة بطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الأفراد في المجتمع ، فبالتالي تقوم على جذب وامتصاص أكبر قدر من المعروض النقدي أي القوة الشرائية في الاقتصاد، وتستهملها في تمويل الميزانية العامة للدولة . (محمد طه، 2019، صفحة 32).

3.7.2. سياسة الرقابة على الأجور والأسعار :

من طرق علاج التضخم أو الحدّ من حدّة التضخم هي سياسة الرقابة على الأجور والأسعار، من خلال التأثير على الأجر، باعتباره المحفز الأساسي للتكاليف ونتيجة للعلاقة بين الأجور والأسعار يتحتم الحفاظ على القوة الشرائية للعمال في الدولة .

فمن ناحية الرقابة على الأجور داخل الدولة تقوم السلطات بمحاولة الاهتمام بجانب التكاليف الذي على أساسه تحدد المستويات العامة للأسعار، ونظراً لأن الأجور تعدّ من أهم أنواع التكاليف فالزيادة في مستوى الأجور تؤدي الى زيادة التكاليف، الأمر الذي بدوره يرتبط بعلاقة طردية مع المستويات

العامّة للأسعار المعبر عنه بالتّضخم ، وهذا في حالة زيادة معدلات الأجور عن معدلات الانتاجية .
(زروق، 2021، صفحة 79).

ومن النّاحية الأخرى وهي الرّقابة على الأسعار فإنّ الدولة التي تعاني من مشكلات التّضخم ، تسعى إلى تحقيق التّوازن بين جانبي الطّلب الكليّ والعرض الكليّ، وذلك من خلال تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار، حيث تقوم الدّولة بوضع ضوابط قانونية للحدّ من الارتفاع لمستوى العام للأسعار وهذا ما يعرف بالسعر الجبري، ويكون هذا السعر يناسب القوة الشرائية لمختلف طبقات المجتمع ، وتعدّ هذه السّياسة من السّياسات الفعالة لمنع ارتفاع المستوى العام للأسعار (كمال، 2016، صفحة 24).

الفصل الثالث: دراسة و تحليل عوامل التضخم في ليبيا خلال الفترة (2021-1970)

المبحث الأول : تحليل تطور التضخم في ليبيا خلال الفترة (2021-1970) .

المبحث الثاني : تحليل عرض النقود والواردات وسعر الصرف في ليبيا خلال الفترة
(2021-1970)

1.3 تمهيد :

يمثل التضخم في الاقتصاديات النفطية ظاهرة خطيرة، ينعكس أثرها على كافة مناحي الحياة، والحياة الاجتماعية بصورة واضحة، كما يعمل التضخم في هذه الاقتصاديات عمله المؤثر في إضعاف أثر النتائج المرجوة من عملية التنمية الاقتصادية، ومن سياسات تضيق حدة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، ويمكن إرجاع التضخم في الاقتصاد الليبي (باعتباره اقتصاداً نفطياً) إلى أكثر من مصدر أو سبب، فيرجع من ناحية إلى عوامل أو أسباب نقدية بحثه، أو لأسباب تتعلق بسبب التقلبات التي تحدث في الإنفاق القومي ومكوناته، أو لأسباب هيكلية ناشئة عن مشاكل التخلف وتحديات التنمية، أو لأسباب تتعلق بزيادة التكلفة مثل انخفاض الإنتاجية وارتفاع مستوى الأجور، كما يمكن إرجاع التضخم في الاقتصاد الليبي من ناحية أخرى إلى عوامل خارجية (تضخم مستورد)، على هذا الأساس فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحليل آلية توليد التضخم في اقتصاد يعتمد نشاطه على دخل الصادرات من سلعة وحيدة قابلة.

2.3 تطور معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2021م):

يعدّ التضخم ظاهرة ليست جديدة على الاقتصاد الليبي، فقد شهد الاقتصاد الليبي موجات تضخمية منذ فترة السبعينيات مدفوعة بارتفاع أسعار النفط عالمياً مروراً بفترة الحصار والأزمة المالية التي شهدها العالم في عام 2008م.

ويبين الجدول والشكل البياني رقم (3-1) تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2021م)، ويتضح منه أنّ الظاهرة التضخمية قد وسّمت مسار الاقتصاد الليبي خلال العقود الأربعة الماضية، رغم حصول تطورات سعرية إيجابية خاصة في سنوات النصف الأول من العقد الأول للألفية الثالثة، ويعتبر التضخم ظاهرة تتصل بالكثير من العلاقات التي تربط بين العوامل المؤثرة في حركة المتغيرات الاقتصادية والقوى المؤثرة فيها، وأهمها حركة مستويات الائتمان وحركة النمو الاقتصادي، وحركة العلاقات والمدفوعات الدولية وحركة استحداث التنمية في مختلف الاقتصاديات (نعمة الله، 2003م، 267).

فمن خلال تتبع حركة التضخم في ليبيا يمكن تقسيم هذه الفترة إلى خمس مسارات، وهذا التقسيم نابع من الظروف الاقتصادية التي شهدتها فترة البحث على المستويين المحلي والعالمي، حيث اتسمت الفترة (1970م-1979م)، ما بين ارتفاع وانخفاض في معدلات التضخم وقد تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو 0.251% في عام 1972م وحد أقصى بلغ 29.379% في عام 1978م، ومتوسط فترة وصل إلى 5.0997، حيث ان ارتفاع التضخم في ليبيا خلال هذه الفترة نجم عن عدة عوامل رئيسية أولاً شهدت أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً، مما زاد من عائدات الدولة وأدى إلى إنفاق حكومي غير متوازن، ثانياً استثمرت الحكومة في مشاريع تنموية، مما زاد الطلب على السلع والخدمات، ثالثاً التحولات الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى الأزمات العالمية، أثرت سلباً على الاقتصاد، في حين ساهمت السياسات النقدية الضعيفة في تفاقم التضخم.

أما الفترة (1980م-1989م)، فقد بلغ متوسط الفترة 7.5314، وهو أعلى ما كان عليه معدل التضخم في الفترة السابقة، حيث كانت أدنى قيمة في تلك الفترة 1.511% في سنة 1989م، وأعلى قيمة سُجِلت في عام 1981م، حيث وصل معدل التضخم الي 11.199%، وترجع زيادة التضخم في ليبيا خلال هذه الفترة لعدة عوامل رئيسية أهمها انخفاض أسعار النفط الذي بدوره أثر سلبيًا على العائدات الحكومية وزيادة العجز و استمرار الإنفاق الحكومي على المشاريع الكبرى في ظل تراجع الإيرادات، مما زاد الطلب، و فرض القيود الاقتصادية والعقوبات الدولية أدى إلى نقص السلع الأساسية وتراجع الإنتاج المحلي، مما ساهم في تفاقم التضخم.

أما الفترة (1990م-1999م)، فبلغ متوسط الفترة 6.7063، وهو أدنى مما كان عليه في الفترة السابقة، حيث سجل معدل التضخم أعلى مستوي له في عام 1991م حيث بلغ ما قيمته 11.896%، وسُجِلت أدنى قيمة له في عام 1997م، حيث وصلت قيمته 3.550% حيث أن تذبذب التضخم في ليبيا خلال فترة 1999-1990 كانت نتيجة لعدة عوامل رئيسية، أولاً فرضت العقوبات الدولية عقوبات شديدة أدت إلى نقص الواردات والسلع الأساسية، ثانياً استمر انخفاض أسعار النفط مما أثر على الإيرادات الحكومية وزاد العجز، ثالثاً تراجع الإنتاج المحلي وزيادة الإنفاق الحكومي المفرط أديا إلى تفاقم التضخم.

أما الفترة (2000م-2009م)، فقد سجلت أعلى قيمة للتضخم في ليبيا عام 2008م حيث وصل معدل التضخم في تلك الفترة الي 10.360%، وبمتوسط بلغ -0.272، ومن تمّ انخفاض في عام 2009م في جميع دول العالم ومن بينها الدول الصناعية والدول النامية والأسواق الناشئة على حدّ سواء (التقرير السنوي لعام 2009م، ص20).

أما الفترة (2010م-2021م) فاتسمت ما بين هبوط وصعود في معدلات التضخم، وكانت المعدلات المنخفضة نتيجة استمرار اقتصاد الدول الصناعية بالعمل دون قدرتها الانتاجية، وكذلك عمل اقتصاد الدول النامية بمستوى أقل أو أقرب من قدرتها الانتاجية، كما كان لتطورات أسعار السلع الأولية المتواضعة دور أساسي في بقاء معدلات التضخم عند مستويات متواضعة خصوصا أسعار الغذاء والنفط.

جدول (1-3) تطور معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (1970م-2021م)

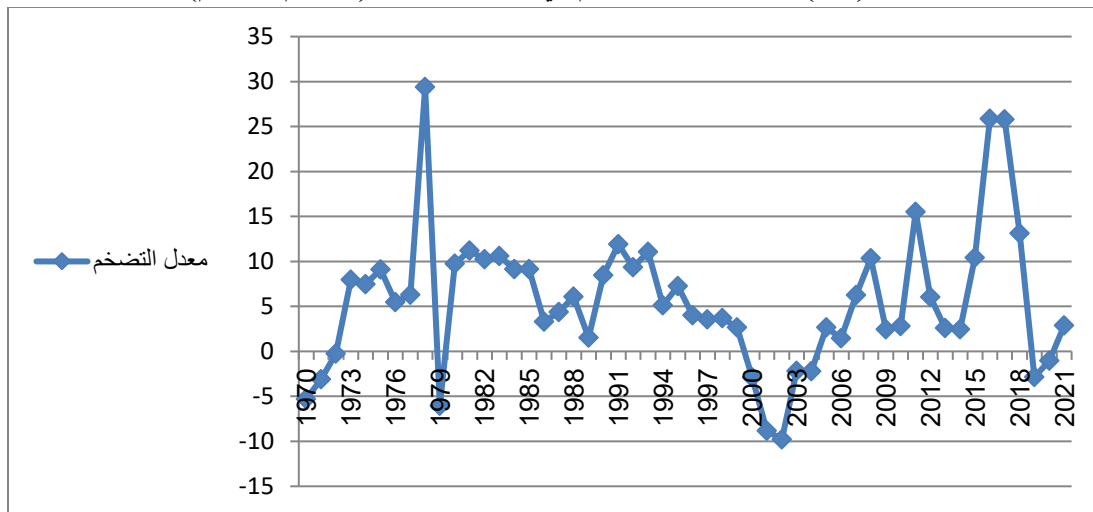
السنوات	التضخم	السنوات	التضخم
1970	-5.295	1996	4.028
1971	-3.103	1997	3.550
1972	-0.251	1998	3.709
1973	7.970	1999	2.648
1974	7.458	2000	-2.9
1975	9.119	2001	-8.813
1976	5.479	2002	-9.797
1977	6.280	2003	-2.191
1978	29.379	2004	-2.197

2.650	2005	-6.039	1979
1.459	2006	9.734	1980
6.250	2007	11.199	1981
10.360	2008	10.258	1982
2.459	2009	10.605	1983
2.799	2010	9.138	1984
15.518	2011	9.138	1985
6.059	2012	3.290	1986
2.605	2013	4.355	1987
2.432	2014	6.086	1988
10.402	2015	1.511	1989
25.853	2016	8.451	1990
25.803	2017	11.896	1991
13.107	2018	9.359	1992
-2.862	2019	11.073	1993
-1.044	2020	5.112	1994
2.86	2021	7.237	1995
5.657	المتوسط العام		
5.099	1979-1970		متوسط الفترة
7.531	1989-1980		متوسط الفترة
6.706	1999-1990		متوسط الفترة
-0.272	2009-2000		متوسط الفترة
8.627	2021-2010		متوسط الفترة

المصدر:

مصرف ليبيا المركزي، نشرات اقتصادية أعداد مختلفة.
المتوسطات تم حسابها من قبل الباحثة.

الشكل (1-3) تطور معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (1970م-2021م)



المصدر : من عمل الباحثة بناء على بيانات جدول (1-3).

3-3 تطور مؤشر أسعار الاستهلاك ومعدل نموها في ليبيا خلال الفترة (1970م-2021م)

يقاس التّضخم عن طريق الأرقام القياسية للأسعار، التي توضح التغيرات النسبية التي تطرأ على أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات التي تمثل سلة انفاق المستهلك (الأسرة) خلال فترة زمنية معينة، ويتم تركيب الرّقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد الليبي عن طريق الهيئة العامة للمعلومات، وتعتمد الأرقام القياسية في الاقتصاد الليبي منذ أن تمّ حساب الرّقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 1964م على طريق لاسبير التي تتصف بالدقة والوضوح وسهولة الاستخدام، كما أنّها تتميز بثبات الأوزان التي تحسب مره واحدة ولفترة الأساس. (الديغة، محمد، ص19).

ويتضح من الجدول (2-2) والشكل البياني التالي، أنّ الرّقم القياسي لأسعار المستهلك اتجه صعوداً خلال سنوات الدّراسة فقد شهد ارتفاع ملحوظ في 1970م، تمّ انخفاض ليرجع في الارتفاع في عام 1973م، وبمعدل نمو وصل إلى 7.967%، وبمتوسط فترة بلغ 6.255%.

أما الفترة (1980-1989م)، فقد كان التّغير في الرّقم القياسي لأسعار المستهلك متذبذباً في معدلات نموها طوال هذه الفترة حيث شهد مستويات مرتفعة في السنوات الأولى قدرت 11.199 % في سنة 1981م لترتفع إلى 12.474 % سنة 1984م.

وخلال الفترة (1990م-1999م)، شهد معدل التّغير في الرّقم 44 القياسي لأسعار المستهلك انخفاضاً ملحوظاً حيث انتقل من 11.067%، سنة 1993م، إلى 5.118% سنة 1994م، وهو ادنى مستوى خلال سنوات سابقة من فترة التسعينيات بمتوسط فترة وصل إلى 6.706%، ثمّ ارتفع في سنة 1995م، معدل التّغير في الرّقم القياسي لأسعار المستهلك إلى الارتفاع مرة أخرى حيث بلغ 7.237%، ويفسر هذا الارتفاع إلى زيادة الأرصدة النقديّة الصّافية النّاجمة عن تحسين مستوى أسعار البترول.

أما الفترة (2000م-2009م)، فقد شهدت تذبذب في معدلات نمو الأسعار ما بين هبوط وصعود، وقد سجّل أعلى معدل للنمو في سنة 2001م، بمعدل 17.748%، وأدنى مستوى له في عام 2005م، حيث بلغ معدل النّمو 1.458%، وبمتوسط فترة وصل إلى 0.094% وهو أقل متوسط خلال السنوات السّابقة، ثمّ استمر في التّذبذب خلال سنوات ما بعد الأحداث في ليبيا خلال عام 2011م، حيث سجل أعلى معدل نمو خلال عام 2015م، والذي وصل إلى 25.853% وبمتوسط فترة وصل إلى 11.436% وهو أعلى معدل نمو خلال فترة الدّراسة.

لكن رغم كل هذه الأهمية البالغة التي يكتسبها هذا المؤشر والدور الفعّال الذي يلعبه في قياس الضغوط التضخمية ودراستها، وتحليل آثارها على الاقتصاد والمواطنين، إلّا أنّه يعاني من العديد من العيوب من بينها: أنّ مؤشر أسعار المستهلك لا يأخذ بعين الاعتبار أسعار كل السلع والخدمات الموجودة في الأسواق المحليّة، وإنما يقتصر على عينه منها فقط.

ومن تمّ الاقتصار على الاختيار الدّوري للأسعار في فترات زمنية طويلة نسبياً خاصة إذا علمنا أنّ السّعر الواحد قد يأخذ قيمة متعددة ارتفاعاً وانخفاضاً في اليوم الواحد، وهو مؤشر أسعار المستهلك خاص بدراسة أسعار المستهلك فقط؛ وبالتالي لا يتضمن الأسعار الأخرى كأسعار الجملة وأسعار سلع المنتج وأسعار السلع الوسيطة، (أروق، العقوب، 2021م، ص94).

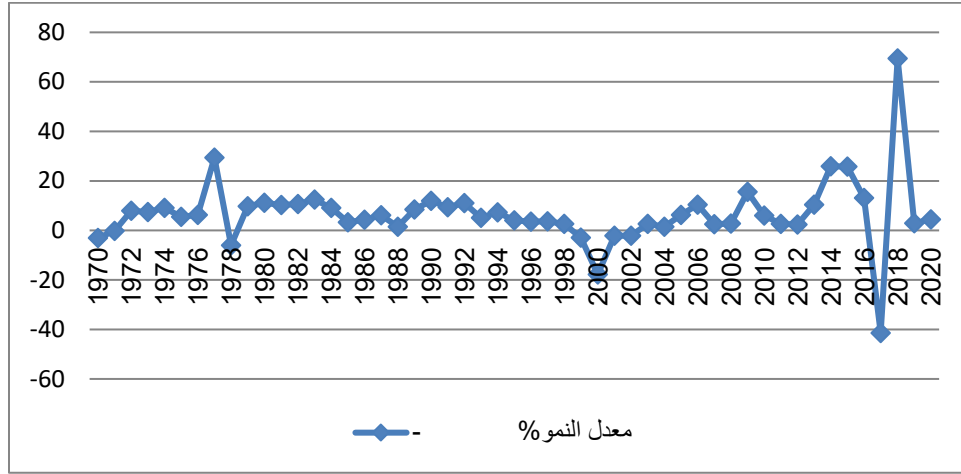
الجدول (2-3) تطور مؤشر أسعار الاستهلاك ونموها في ليبيا خلال الفترة (1970م-2021م)

معدل نمو %	أسعار الاستهلاك	السنوات	معدل نمو %	أسعار الاستهلاك	السنوات
4.027	92.307	1996	-	15.101	1970
3.551	95.585	1997	-3.099	14.633	1971
3.708	99.13	1998	-0.252	14.596	1972
2.649	101.756	1999	7.967	15.759	1973
-41.419	149.224	2018	9.358	70.871	1992
-2.900	98.805	2000	7.462	16.935	1974
-17.748	81.269	2001	9.117	18.479	1975
-2.191	79.488	2002	5.481	19.492	1976
-2.197	77.741	2003	6.279	20.716	1977
2.651	79.802	2004	29.378	26.802	1978
1.458	80.966	2005	-6.0368	25.184	1979
6.250	86.027	2006	9.732	27.635	1980
10.360	94.94	2007	11.199	30.73	1981
2.460	97.276	2008	10.260	33.883	1982
2.800	100	2009	10.607	37.477	1983
15.518	115.518	2010	12.474	42.152	1984
6.059	122.518	2011	9.140	46.005	1985
2.606	125.711	2012	3.290	47.519	1986
2.432	128.769	2013	4.356	49.589	1987
10.402	142.164	2014	6.086	52.607	1988
25.853	178.919	2015	1.513	53.403	1989
25.803	225.087	2016	8.450	57.916	1990
13.170	254.732	2017	11.896	64.806	1991
69.429	252.83	2019	11.067	78.715	1993
2.868	260.082	2020	5.118	82.744	1994
4.510	271.813	2021	7.237	88.733	1995
6.670	المتوسط العام				
6.255	1979-1970		متوسط الفترة		
7.866	1989-1980		متوسط الفترة		
6.706	1999-1990		متوسط الفترة		
0.094	2009-2000		متوسط الفترة		
11.436	2021-2010		متوسط الفترة		

المصدر:

مصرف ليبيا المركزي، نشرات اقتصادية أعداد مختلفة.
معدلات النمو محسوبة من قبل الباحثة.

شكل(2-3) تطور مؤشر أسعار الاستهلاك ونموها في ليبيا خلال الفترة(1970م-2021م)



المصدر : من عمل الباحثة بناء على بيانات جدول (2-3)

4-3 تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه في ليبيا خلال الفترة(1970م-2021م)

يعدّ الناتج المحلي الإجمالي أحد المتغيرات الاقتصادية المحددة للاستقرار الاقتصادي من خلال تتبع التطورات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال الجدول والشكل البياني التاليين: نلاحظ أنّ قيمة الناتج المحلي الإجمالي كانت في تزايد مستمر في الفترة الأولى من السبعينيات وهي مرحلة النمو العالي في الناتج المحلي الإجمالي والتي شهدت تطبيق الخطتين الأولى والثانية، ففي الأولى وهي الخطة الثلاثية للتنمية(1973م-1975م) بلغ معدل النمو حوالي 22.193% وفي الثانية وهي خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976-1979م)، بلغ معدل النمو 22.880% وبمتوسط فترة وصل إلى 8.444% ويعود ذلك لاستقرار أسعار النفط وارتفاعها، كما شهدت فترة الثمانينات كذلك تذبذبات في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي في تلك الفترة 51072.25 مليون دولار في عام 1985م، وبمعدل نمو سنوي وصل إلى 8.326%، وحدث هذا الارتفاع نتيجة انتهاء الأزمة النفطية التي ظهرت مع السنوات الأولى في الثمانينات وبعد ذلك انخفض معدل النمو السنوي لتلك الفترة ليصل الي -2.616% وذلك بسبب الحظر الاقتصادي الذي فرض على البلاد من قبل الولايات المتحدة، وتسمت فترة التسعينيات كذلك بارتفاع وانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل متوسط الفترة 1.715% في حين اتسمت الفترة ما بعد 2000م بتزايد في حجم الناتج المحلي الإجمالي ويرجع هذا الانتعاش إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، حيث بلغ المتوسط السنوي 4.527%، وبلغ أعلى معدل للنمو ما بعد عام 2011م إلى 28.291%، وذلك في عام 2021م، حيث وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 55145.06 مليون دولار.

جدول (3-3) تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نموه في ليبيا خلال الفترة (1970م-2021م)

السنوات	الناتج المحلي	معدل التغير %	السنوات	الناتج المحلي	معدل التغير %
1970	30180.39	-	1996	50918.87	2.134
1971	28587.61	-5.277	1997	53573.11	5.212
1972	31196.47	9.125	1998	51670.06	-3.552
1973	31800.63	1.936	1999	52057.41	0.749
1974	38858.29	22.193	2000	53274.74	2.338
1975	40423.6	4.028	2001	53547.36	0.511
1976	49672.91	22.880	2002	53840.52	0.547
1977	54070.31	8.852	2003	61927.99	15.021
1978	55857.29	3.304	2004	65852.37	6.337
1979	60861.05	8.958	2005	73950.78	12.297
1980	61278.12	0.685	2006	78799.91	6.557
1981	49518.74	-19.190	2007	83709.13	6.229
1982	50908.26	2.806	2008	83573.48	-0.162
1983	49649.69	-2.472	2009	79896.09	-4.400
1984	47146.46	-5.041	2010	83912.67	5.027
1985	51072.25	8.326	2011	41672.28	-50.338
1986	45274.27	-11.352	2012	77854.96	86.826
1987	38618.02	-14.702	2013	63842.66	-17.997
1988	41544.89	7.579	2014	49131.52	-23.042
1989	44535.88	7.199	2015	48717.51	-0.842
1990	46192.68	3.720	2016	47991.16	-1.490
1991	53424.2	15.655	2017	63584.35	32.491
1992	51975.19	-2.712	2018	68633.82	7.941
1993	50019.26	-3.763	2019	60949.78	-11.195

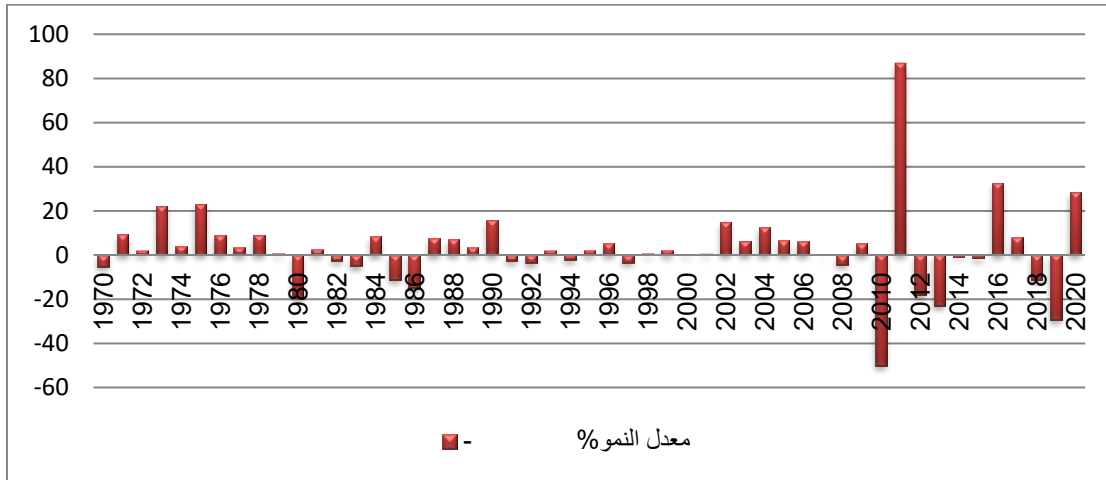
-29.475	42984.32	2020	1.934	50987.03	1994
28.291	55145.06	2021	-2.220	49854.91	1995
2.715	المتوسط العام				
8.444	1979-1970		متوسط الفترة		
-2.616	1989-1980		متوسط الفترة		
1.715	1999-1990		متوسط الفترة		
4.527	2009-2000		متوسط الفترة		
2.182	2021-2010		متوسط الفترة		

المصدر:

<https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx>

معدلات النمو تم احتسابها من قبل الباحثة.

شكل (3-3) معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970-2021م)



المصدر : من عمل الباحثة بناء على بيانات جدول (3-3)

إنّ دور النّقود والسياسة النّقديّة في ليبيا لا يختلف عنه في الاقتصاديات النّامية الأخرى، ومن الأدوات النّقديّة التي تستخدمها البلدان وخاصة المتقدمة منها، في التّأثير على عرض النّقود وحجم الائتمان هي تغيير نسبة الاحتياطي القانوني، وسعر الصّرف، وإعادة الخصم، وعمليات السّوق المفتوحة، إلّا أنّ اتباع مثل هذه السياسات بالنسبة للبلدان النّامية ومن بينها ليبيا تكون غير فاعلة او محدودة الفاعلية، وذلك نظراً لأن نجاح مثل هذه السياسات يتطلب توفير شرطين هما: وجود سوق مالي واسع، بالإضافة لقيام المصارف التجاريّة بالاقتراض من المصرف المركزي بشكل متكرر وعلى نطاق واسع نسبياً، لذلك تلجأ المصارف المركزيّة في هذه البلدان لاستعمال وسائل أخرى لغرض التّأثير في عرض النّقود وحجم الائتمان، من بين هذه الوسائل: التّدخل بشكل مستمر ومباشر

في توزيع القروض على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتشجيع الاقراض للقطاعات الاساسية كالزراعة والصناعة والاسكان(حريب، 2013م، ص64).

فمن خلال الجدول(3-4) و(3-5) والشكل البياني رقم(3-4) الذي يوضح نمو عرض النقود في ليبيا خلال الفترة(1970م-2021م) والذي يوضح ان عرض النقود بالمعني الضيق M1 نما بشكل متزايد خلال الفترة المخصصة للدراسة، الا ان نسبة الزيادة هذه لم تكن متنسقة، بل كانت مختلفة من سنة الي اخرى، وخاصة في فترة الثمانينيات حيث يزداد في بعض السنوات، ثم ينخفض في السنوات التالية، ثم يعود للارتفاع من جديد، وذلك نتيجة للنمو المتذبذب للودائع تحت الطلب والعملية في التداول(حريب، 2013م، ص64)، ففي سنة 1981م زاد عرض النقود M1 الي حوالي 3512.1 مليون دينار اي بمعدل 22.9% مقرنة بالعام السابق، بينما انخفض عرض النقود M1 الي 2711.3 مليون دينار سنة 1984م، أي بمعدل 6.326-% وذلك بسبب انخفاض الودائع تحت الطلب، والعملية في التداول، وذلك نتيجة لتطبيق ما يسمى بالسياسة الكمية المباشرة ومراقبة الصرف الاجنبي على بعض السلع المستوردة، لغرض الحد من الواردات، من اجل تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

بينما شهد عرض النقود M1 نمواً متزايداً خلال الفترة(1990م-2009م) وذلك نظراً للنمو المتزايد للودائع تحت الطلب، والعملية في التداول، حيث سجل أعلى زيادة له عام 2008م بما مقداره 39744.5 مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ 47.299% مقابل 37.272% عام 2007م ويعود السبب في نمو عرض النقود بشكل متزايد الي التوسع في الانفاق العام، والائتمان المصرفي، مما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم، وكذلك ارتفاع اسعار الواردات نتيجة لارتفاع معدلات التضخم العالمي نتيجة للزيادة في اسعار النفط العالمية التي ادت الي ارتفاع التضخم محلياً(التقرير السنوي الثاني والخمسون، ص45).

وكذلك الحال بالنسبة لعرض النقود بالمعني الواسع M2 فقد اتسم بالزيادة المستمرة في فترة السبعينيات حيث سجل اعلى قيمة له عام 1979م، وبعدل نمو وصل الي 6.307%، وبمعدل نمو سنوي وصل الي 6.995%، ومن تم بدا بالتذبذب خلال فترة الثمانينيات بسبب عرض النقود M1 وشبهه النقود حيث انخفض عرض النقود M2 الي 4325.1 مليون دينار عام 1982م مقابل 4646.8 مليون دينار عام 1981م أي بمعدل 7.408-% مقابل 22.933% عام 1981م بسبب انخفاض عرض النقود M1 من 3512.1 مليون دينار الي 3251.9 مليون دينار بالإضافة لانخفاض شبهه النقود من 1134.7 مليون دينار الي 1073.2 مليون دينار في عامي(1981م-1982م) على التوالي.

تم عاد عرض النقود M2 للارتفاع سنة 1985م، حيث وصل الي 5053.6 مليون دينار مقابل 4175.6 مليون دينار سنة 1984م او بمعدل نمو بلغ حوالي 21.026% عام 1985م ويعود السبب في ذلك لارتفاع شبهه النقود من 1464.3 مليون دينار الي 1561.4 مليون دينار، وكذلك بسبب الزيادة في عرض النقود M1 من 2711.3 مليون دينار الي 3492.2 مليون دينار بينما تزايد نمو عرض النقود M2 بشكل مطرد منذ سنة(1990م-2009م) وذلك بسبب نمو شبهه النقود وعرض

النقود M1، بشكل متزايد، فبلغ اعلى معدل له عام 2009م حيث وصل الي حوالي 54659.6 مليون دينار وبمعدل نمو وصل الي 21.265%.

اما الفترة من (2010م-2021م) فقد كان متوسط الفترة 78.803% وسجل اعلى قيمة له عام 2012م حيث وصل عرض النقود M2 الي 68358.3 مليون دينار وبعدل نمو 10.594%.

جدول (3-4) عرض النقود في ليبيا خلال الفترة (1970م-2021م)

السنوات	عرض النقود M1	شبه النقود	السنوات	عرض النقود M2	شبه النقود	عرض النقود M1	السنوات
1970	1891.7	79.7	1996	1971.4	8611.3	2851	11462.3
1971	1933.4	98.5	1997	2031.9	8998.9	2926.7	11925.6
1972	1987.2	175.6	1998	2162.8	9639.2	3170.4	12809.6
1973	2098.7	296.9	1999	2395.6	10181.4	1815.7	11997.1
1974	2175.8	580.5	2000	2756.3	10486.7	2183.1	12669.8
1975	2346.2	492.9	2001	2839.1	12288.4	2538.5	14826.9
1976	2456.2	555.5	2002	3011.7	13004.1	2165.3	15169.4
1977	2533.6	684.3	2003	3217.9	14051.8	2528.9	16580.7
1978	2705.4	685.9	2004	3391.3	13135.5	2598.9	15734.4
1979	2652.6	952.6	2005	3605.2	17096.3	3068.2	20164.5
1980	2856.9	1205.7	2006	4062.6	19655.9	3312.9	22968.8
1981	3512.1	1134.7	2007	4646.8	26982.1	4144.6	31126.7
1982	3251.9	1073.2	2008	4325.1	39744.5	5329.9	45074.4
1983	2894.4	1242.3	2009	4136.7	48667.7	5991.9	54659.6

51343.2	4992.5	46350.7	2010	4175.6	1464.3	2711.3	1984
61809.7	3868.8	57940.9	2011	5053.6	1561.4	3492.2	1985
68358.3	4517.8	63840.5	2012	4721.8	1680.7	3041.1	1986
66958.5	4706.5	62252	2013	5072.9	1634.3	3438.6	1987
66723	2672	64051	2014	4733.3	1700.6	3032.7	1988
9501.3	1823.3	7678	2015	4954.5	1433	3521.5	1989
96320.9	1711.9	94609	2016	6155.3	1509.9	4645.4	1990
111338.7	2249.6	109089.1	2017	6035.6	1593	4442.6	1991
110720.5	1808.8	108911.7	2018	8658.2	1745	6913.2	1992
110787.2	3172.7	107614.5	2019	9151.1	1883.1	7268	1993
112139.9	2592.7	109547.2	2020	10129	2036	8093.4	1994
119046.6	3282.9	115763.7	2021	11513	2570.3	8942.7	1995

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، نشرات اقتصادية أعداد مختلفة.
عرض النقود M2، تم حسابها من قبل الباحثة.

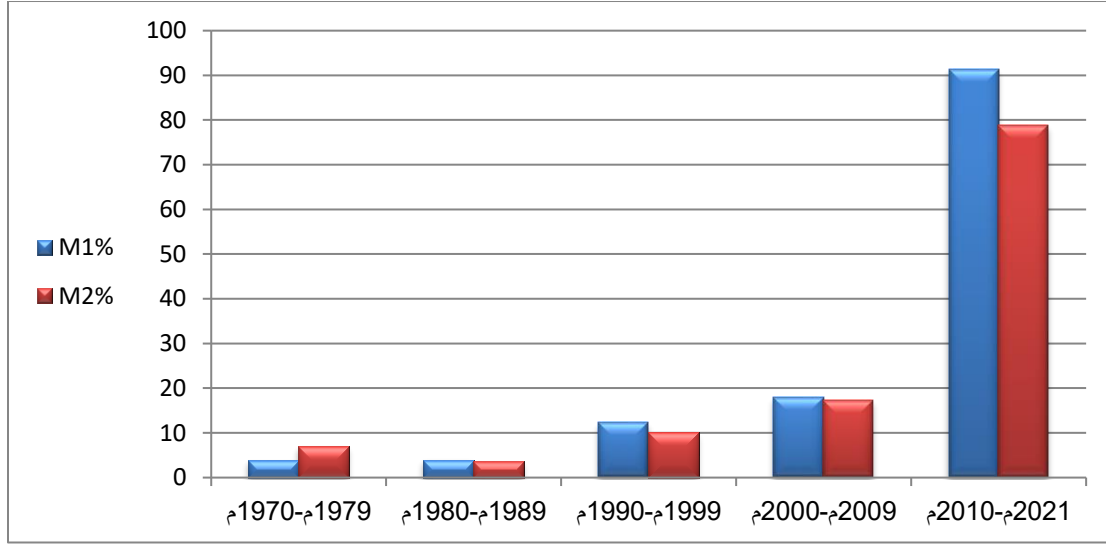
جدول (5-3) تطور معدلات النمو لعرض النقود في ليبيا خلال الفترة (1970م-2021م)

معدل النمو		السنوات	معدل النمو		السنوات
M2%	M1%		M2%	M1%	
-0.440	-3.705	1996	-	-	1970
4.041	4.501	1997	3.068	2.204	1971
7.412	7.115	1998	6.442	2.782	1972
-6.342	5.624	1999	10.763	5.610	1973
5.607	2.998	2000	15.056	3.673	1974
17.025	17.180	2001	3.004	7.831	1975
2.309	5.824	2002	6.079	4.688	1976

9.303	8.056	2003	6.846	3.151	1977
-5.104	-6.520	2004	5.388	6.780	1978
28.155	30.153	2005	6.307	-1.951	1979
13.907	14.971	2006	12.687	7.701	1980
35.517	37.272	2007	14.379	22.933	1981
44.809	47.299	2008	-6.923	-7.408	1982
21.265	22.451	2009	-4.355	-10.993	1983
-6.067	-4.760	2010	0.940	-6.326	1984
20.385	25.005	2011	21.026	28.801	1985
10.594	10.182	2012	-6.565	-12.917	1986
-2.047	-2.488	2013	7.435	13.070	1987
-0.351	2.889	2014	-6.694	-11.804	1988
-85.760	-88.012	2015	4.673	16.117	1989
913.765	1132.208	2016	24.236	31.915	1990
15.591	15.305	2017	-1.944	-4.365	1991
-0.555	-0.162	2018	43.452	55.611	1992
0.060	-1.191	2019	5.692	5.132	1993
1.220	1.795	2020	10.690	11.356	1994
6.159	5.674	2021	13.659	10.493	1995
24.4271	28.897	المتوسط العام			
6.995	3.863	1979-1970			متوسط الفترة
3.660	3.917	1989-1980			متوسط الفترة
10.045	12.367	1999-1990			متوسط الفترة
17.279	17.968	2009-2000			متوسط الفترة
78.803	91.370	2021-2010			متوسط الفترة

معدلات النمو تم حسابها من قبل الباحثة.

شكل(3-4) تطور معدلات النمو لعرض النقود في ليبيا خلال الفترة(1970م-2021م)



3-5 تطور سعر الصرف في ليبيا خلال الفترة(1970م-2021م)

سعر الصرف يعبر عن قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملة الأجنبية، وهو يتأثر بمعدل التضخم، ومن خلال الجدول والشكل التالي يمكننا تتبع سير سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة(1970م-2021م)، وكما هو متعارف عليه اقتصادياً فإن معدل التضخم المرتفع يؤثر بشكل سلبي مباشر على قيمة العملة المحلية، وسعر الصرف كغيره من المتغيرات الاقتصادية في ليبيا، شهد عدّة تغيرات هيكلية، خاصة في ظل تعدد أنظمة الصرف المعروفة، بالإضافة إلى مختلف الأزمات الاقتصادية التي مست العالم، ويلاحظ أنّ فترة السبعينيات كانت أعلى قيمة لسعر الصرف في عام 1972م، حيث وصل سعر صرف الدينار إلى 0.358 مقابل الدولار الأمريكي، تمّ بدأ في الانخفاض والاستقرار خلال هذه الفترة بمتوسط وصل إلى 0.314% أمّا فترة الثمانينات فشهدت بصفه عامة قدراً من الاستقرار النسبي في أسعار الصرف وانخفاض حدة التقلبات، فقد بلغ متوسط سعر الصرف خلال هذه الفترة 0.294%، وسجل أعلى سعر صرف في عام 1986م حيث وصل إلى 0.315 مقابل ما كان عليه في عام 1985م، ومن تمّ بدأ في الارتفاع تدريجياً خلال فترة التسعينيات وسجل أعلى قيمة له في هذه الفترة عام 1998م حيث وصل سعر الصرف إلى 0.467 مقارنة بما كان عليه في سنوات سابقة.

إمّا الفترة(2000م-2009م) فشهدت حالة من عدم الاستقرار بين ارتفاع وانخفاض في أسعار الصرف فقد وصل سعر الصرف الي 1.313 دينار مقابل ما كان عليه في سنوات سابقة ومن تمّ بدأ في الانخفاض وسجل في عام 2008م ما قيمته 1.223 دينار واستمر على ما كان عليه حتي عام 2014م ومن تمّ بدأ في الارتفاع من جديد حتى سجل أعلى قيمة له عام 2021م أي ما قيمته 4.514 دينار.

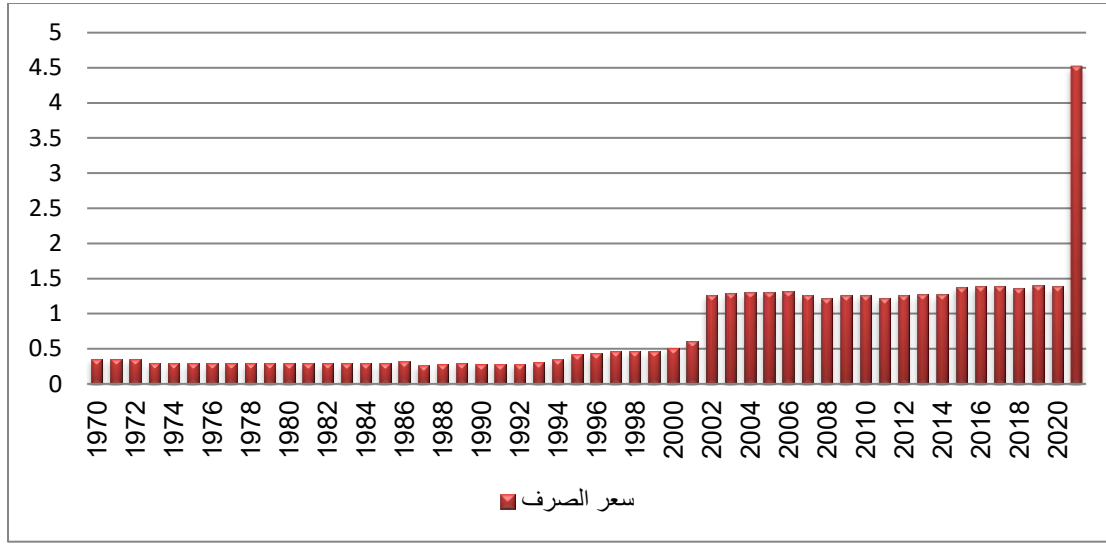
جدول(3-6) تطور سعر صرف الدينار الليبي خلال الفترة(1970م-2021م)

سعر الصرف	السنوات	سعر الصرف	السنوات
0.436	1996	0.357	1970
0.46	1997	0.356	1971
0.467	1998	0.358	1972
0.463	1999	0.300	1973
0.512	2000	0.296	1974
0.605	2001	0.296	1975
1.270	2002	0.296	1976
1.292	2003	0.296	1977
1.304	2004	0.296	1978
1.308	2005	0.296	1979
1.313	2006	0.296	1980
1.262	2007	0.296	1981
1.223	2008	0.296	1982
1.253	2009	0.296	1983
1.266	2010	0.296	1984
1.224	2011	0.296	1985
1.261	2012	0.315	1986
1.271	2013	0.267	1987
1.272	2014	0.285	1988
1.381	2015	0.299	1989
1.390	2016	0.283	1990
1.393	2017	0.280	1991
1.364	2018	0.281	1992
1.398	2019	0.304	1993
1.388	2020	0.348	1994
4.514	2021	0.418	1995
0.774	المتوسط العام		
0.314	1979-1970	متوسط الفترة	
0.294	1989-1980	متوسط الفترة	
0.374	1999-1990	متوسط الفترة	
1.134	2009-2000	متوسط الفترة	
1.593	2021-2010	متوسط الفترة	

المصدر:

مصرف ليبيا المركزي، نشرات اقتصادية أعداد مختلفة.
المتوسطات تم حسابها من قبل الباحثة.

شكل(3-5) تطور سعر صرف الدينار الليبي خلال الفترة(1970م-2021م)



7-3 تطور الواردات والميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة(1970م-2021م)

تعدّ التجارة الخارجية من العوامل المهمة التي تؤدي إلى تخلخل العرض وارتفاع الأسعار، وتلعب الواردات دور رئيس في تحديد العرض الحقيقي في مواجهة أنماط الطلب وعن طريقها يمكن توفير قدر كبير من السلع الاستهلاكية الإنتاجية والوسيط التي يحتاجها الاقتصاد الليبي، وعلى هذا الأساس هناك علاقة وثيقة بين تكاليف الواردات والمستوى العام للأسعار في الدّخل، وكذلك الحال بالنسبة للصادرات؛ إذ أنّ انخفاض الصادرات والزيادة في الواردات تؤدي إلى عجز في الميزان التجاري ومن تمّ ارتفاع المستوى العام للأسعار.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني التالي زياده مستمرة خلال فترة السبعينيات حيث بلغت أعلى قيمة لها في عام 1979م، بما قيمته 23407.136 مليون دولار وبمعدل نمو وصل إلى 8.790% وبمعدل عام بلغ 8.609%، ومن تمّ زيادة في الميزان التجاري بقيمة 28913.409 مليون دولار وبمعدل نمو 7.734%؛ وذلك نتيجة إلى الزيادة في الصادرات التي وصلت إلى 5230.545 مليون دولار، أمّا فترة الثمانينيات فقد شهدت تدبب بين الارتفاع والانخفاض، حيث وصلت أعلى مستوى لها في عام 1981م وبقيمة 25578.963 مليون دولار أي بمعدل نمو بلغ حوالي 35.276% مقارنة بقيمتها في العام السابق، بالإضافة إلى انخفاض الصادرات إلى حوالي 3993.073 مليون دولار، فنخفض فائض صافي الميزان التجاري إلى حوالي 14334.11 مليون دولار، ثم بدأت الواردات في الانخفاض بعد سنة 1982م، حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها عام 1987م، فبلغت 9035.59 مليون دولار أي بمعدل -16.876% مقابل 10.457% عام 1986م، وذلك بسبب انخفاض الصادرات التّقطعية مما أدى إلى انخفاض حصيلة الصّرف الأجنبي.

كما شهدت الواردات ايضاً تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (1990م-1999م) وكان أدنى مستوى لها عام 1999م، حيث وصل 7807.654 مليون دولار اي بمعدل 12.416% مقابل 17.998% عام 1998م، وذلك بسبب الاستمرار في سياسة ضبط وترشيد الانفاق، والتّركيز على استيراد السلع الضرورية (النّشرة الاقتصادية الرّبع الثّاني، 2001م، ص3).

وانخفض الميزان التجاري في عام 1998م إلى 23319.31 مليون دولار، أي بمعدل 24.264%، بسبب انخفاض أسعار النّفط وبسبب وضع سقف للإنتاج من قبل منظمة الأقطار المصدرة للنّفط، ثمّ عاد للارتفاع بنسبة 1999م، بسبب ارتفاع العائد من الصّادات النّفطية، والتي تشكل حوالي 91% من إجمالي الصّادات الليبية خلال هذه الفترة (النّشرة الاقتصادية، مجلد 41، ص2).

أمّا الفترة (2000م-2009م) فقد شهدت زيادة مستمرة في قيمة كل من الصّادات والواردات على حد سواء وقد وصل الميزان التجاري أعلى قيمة له في عام 2008م، حيث وصل إلى 37599.125 مليون دولار وبمعدل نمو بلغ 1.775%، ومن تمّ شهد الميزان التجاري عجز في الفترة (2010م-2021م) خلال السّنوات (2014م، 2015م، 2016م)، حيث سجل قيم سالبة ومعدلات نمو وصلت إلى 168.973%-، 2.465%، 5.413%-، على التّوالي.

كما أن اعتماد الاقتصاد الليبي في صادراته على سلعة واحدة وهي النّفط، يجعله أكثر عرضة للمشاكل النّاجمة عن تغييرات الطّلب على السّلع، والتّغيرات في الأسعار في الأسواق الدولية، فقد تميزت حصيلة الصّادات الليبية بالتذبذب من سنة إلى أخرى، بسبب عدم استقرار أسعار النّفط في الأسواق العالمية.

جدول (7-3) تطور الواردات والميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة (1970م-2021م)

السنوات	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الميزان التجاري	السنوات	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	الميزان التجاري
1970	27046.9	11596.222	15450.678	1996	33904.625	10380.894	23523.731
1971	25627.009	11047.197	14579.812	1997	41661.634	10871.203	30790.431
1972	27898.502	12085.945	15812.557	1998	32233.851	8914.541	23319.31
1973	28287.082	12308.224	15978.858	1999	32658.139	7807.654	24850.485
1974	34371.695	15024.016	19347.679	2000	39151.076	9039.404	30111.672
1975	37032.004	15103.282	21928.722	2001	33415.484	11909.503	21505.981
1976	44593.956	19742.315	24851.641	2002	38579.434	16410.533	22168.901
1977	47771.956	21212.745	26559.211	2003	46157.173	16894.005	29263.168
1978	48353.431	21515.747	26837.684	2004	49760.939	17299.543	32461.396

32863.442	18495.587	51359.029	2005	28913.409	23407.136	52320.545	1979
36201.138	20408.216	56609.354	2006	46897.455	18908.688	65806.143	1980
36943.032	24526.629	61469.661	2007	14334.11	25578.963	39913.073	1981
37599.125	24341.994	61941.119	2008	22687.637	18666.792	41354.429	1982
15062.693	35461.113	50523.806	2009	21191.691	17355.516	38547.207	1983
28922.013	26688.597	55610.61	2010	21125.906	17993.012	39118.918	1984
5536.727	10359.536	15896.263	2011	26786.026	12139.638	38925.664	1985
27647.382	24412.561	52059.943	2012	23664.825	10870.096	34534.921	1986
8582.275	29652.202	38234.477	2013	20340.104	9035.59	29375.694	1987
-5919.484	21758.659	15839.175	2014	22049.952	9843.711	31893.663	1988
-6065.407	16894.029	10828.622	2015	23173.141	10320.27	33493.411	1989
-5737.056	12733.152	6996.096	2016	24107.574	11351.311	35458.885	1990
4352.695	12940.502	17293.197	2017	27450.921	13467.658	40918.579	1991
10601.093	16587.166	27188.259	2018	28414.973	10570.124	38985.097	1992
4547.529	21560.382	26107.911	2019	27560.673	12593.966	40154.639	1993
4262.974	11447.204	15710.178	2020	23872.179	10486.413	34358.592	1994
6033.696	15840.006	21873.702	2021	28981.904	8648.987	37630.891	1995

المصدر:

<https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx>

صافي الميزان التجاري ثم حسابه من قبل الباحثة.

جدول (3-8) تطور معدلات نمو الواردات والصّادات والميزان التجاري في ليبيا خلال الفترة (1970م-2021م)

معدل النمو %			السّنوات	معدل النمو %			السّنوات
الميزان التجاري	الواردات	الصّادات		الميزان التجاري	الواردات	الصّادات	
-18.833	20.024	-9.902	1996	-	-	-	1970
30.890	4.723	22.878	1997	-5.636	-4.734	-5.249	1971
-24.264	-17.998	-22.629	1998	8.455	9.402	8.863	1972

6.566	-12.416	1.316	1999	1.051	1.839	1.392	1973	
21.171	15.776	19.881	2000	21.082	22.064	21.510	1974	
-28.579	31.750	-14.649	2001	13.340	0.527	7.739	1975	
3.082	37.793	15.453	2002	13.329	30.715	20.420	1976	
32.000	2.946	19.641	2003	6.8710	7.448	7.126	1977	
10.929	2.400	7.807	2004	1.0484	1.428	1.217	1978	
1.238	6.913	3.211	2005	7.734	8.790	8.204	1979	
10.156	10.341	10.222	2006	62.199	-19.218	25.774	1980	
2.049	20.180	8.585	2007	-69.435	35.276	-39.347	1981	
1.775	-0.752	0.766	2008	58.277	-27.022	3.611	1982	
-59.938	45.678	-18.432	2009	-6.593	-7.024	-6.788	1983	
92.010	-24.738	10.068	2010	-0.310	3.673	1.483	1984	
-80.856	-61.183	-71.415	2011	26.792	-32.531	-0.494	1985	
399.345	135.653	227.497	2012	-11.652	-10.457	-11.279	1986	
-68.958	21.462	-26.556	2013	-14.049	-16.876	-14.939	1987	
-168.973	-26.620	-58.573	2014	8.406	8.943	8.571	1988	
2.465	-22.357	-31.633	2015	5.093	4.841	5.015	1989	
-5.413	-24.629	-35.392	2016	4.032	9.990	5.868	1990	
-175.869	1.628	147.183	2017	13.868	18.644	15.397	1991	
143.552	28.180	57.219	2018	3.511	-21.514	-4.725	1992	
-57.103	29.982	-3.973	2019	-3.006	19.146	2.999	1993	
-6.257	-46.906	-39.825	2020	-13.383	-16.734	-14.434	1994	
41.537	38.374	39.232	2021	21.404	-17.521	9.523	1995	
5.022	4.417	6.185						المتوسط العام
7.475	8.609	7.913	1979-1970					متوسط الفترة
5.872	-6.039	-2.839	1989-1980					متوسط الفترة
2.078	-1.365	0.629	1999-1990					متوسط الفترة
-0.611	17.302	5.248	2009-2000					متوسط الفترة
9.623	4.070	17.819	2021-2010					متوسط الفترة

معدلات النمو تم حسابها من قبل الباحثة.

الفصل الرابع : بناء وتقدير النموذج القياسي للعلاقة بين التضخم و عرض النقود
والتغيرات السياسية وسعر الصرف وأسعار الواردات في ليبيا خلال الفترة
(1970-2021).

المبحث الأول : توصيف النموذج القياسي وتحديد المتغيرات الاقتصادية .
المبحث الثاني : تقدير نموذج العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والتنبؤ باتجاه التضخم

توصيف النموذج القياسي وتحديد المتغيرات الاقتصادية:

4. تمهيد:

يعد الاقتصاد القياسي فرع من فروع علم الاقتصاد و أحد أدواته ، حيث أن له أهمية كبيرة، فإنه يستخدم للتحليل الكمي في تحديد سلوك المتغيرات الاقتصادية ، ومن أهم وظائفه تحديد مصداقية وصحة النظريات الاقتصادية ، ويساعد في تحديد معلومات رقمية لبعض المتغيرات اللفظية - (الجوراني و اخرون، 2007، صفحة 3)

ومن خلال الفصل السابق الذي تناول الجانب التحليلي للبحث حيث أنه قام بتحليل ومواكبة التطور الذي طرأ على التضخم والعوامل الداخلية والخارجية له المتمثلة في متغيرات هذا البحث، و سوف يتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي "القياسي" من المشكلة البحثية والتي تتمثل في تحديد نوع التضخم في الاقتصاد الليبي وما نوع العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف والواردات والتغيرات السياسية من جهة والتضخم من جهة أخرى .

4_1 توصيف النموذج:

يتناول هذا الفصل تقدير وتحديد أثر عرض النقود وسعر الصرف والواردات والتغيرات السياسية على التضخم وتحديد مدى العلاقة بين هذه المتغيرات وذلك على المدى الطويل خلال بيانات السلاسل الزمنية (1970-2021) وبالتالي تصبح حجم العينة « 52 »مشاهدة؛ إذ أنه يمكن صياغة هذه العلاقة في الصيغة التالية :

$$Y = F(M, N, E, X) \dots \dots \dots$$

حيث أن :

Y : معدلات التضخم في ليبيا خلال الفترة (1970_2021).

M: هو عرض النقود في ليبيا خلال الفترة (1970_2021).

N: هو متغير وهمي يشمل التغيرات السياسية خلال الفترة (1970_2021).

E : سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي خلال الفترة (1970_2021).

X : إجمالي الواردات في ليبيا خلال الفترة (1970_2021).

U_i : هو المتغير العشوائي، ويضاف إلى النموذج الخطي للتعبير عن المتغيرات الأخرى التي لم يشملها النموذج .

تقدير النموذج:

وبتحويل الدالة إلى صورتها الخطية لتأخذ الشكل القياسي التالي:

$$Y = a + b_1x_{i1} + b_2x_{i2} + b_3x_{i3} + b_4x_{i4} + \dots \dots \dots b_kx_{ik} + e$$

$i = 1, 2, 3, 4, \dots \dots \dots n$

حيث أن :

\hat{y}_i : المتغير التابع " المتنبأ به "

a : ثابت الانحدار .

b_1 : ميل الانحدار y على المتغير المستقل الأول (M).

$2b$: ميل الانحدار y على المتغير المستقل الثاني (N).

$3b$: ميل الانحدار y على المتغير المستقل الثالث (E).

$4b$: ميل الانحدار y على المتغير المستقل الرابع (X).

$e_i =$ تمثل البواقي أو الأخطاء العشوائية وهي تساوي $(y - \hat{y})$.

n : عدد البيانات (حجم العينة).

وفيما يلي وصف دقيق لهذه المتغيرات :

1. عرض النقود : M

إنّ الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار من ناحية وانخفاض سعر الفائدة من ناحية أخرى، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى زيادة في حجم الاستثمارات وبالتالي زيادة في حجم الطلب الكلي، وبالتالي هناك علاقة عكسية بين عرض النقود وميزان المدفوعات، ومن الجانب الآخر أنّ الزيادة في الاستثمارات تؤدي إلى زيادة الإنتاج أي زيادة في حجم العرض الكلي، وهناك علاقة طردية بين عرض النقود وميزان المدفوعات. (مايكل، 1999 م، صفحة 49).

وفي هذه الدراسة سيتمّ استخدام مفهوم عرض النقود بمعناه الواسع (M2)؛ لتحديد إن كان عرض النقود هو السبب الرئيس للتضخم في الاقتصاد الليبي.

2. المتغير الوهمي (التغيرات السياسية N) :

نظراً للاضطرابات التي تعرض لها الاقتصاد الليبي خلال فترة (1970-2021) والتغيرات الهيكلية في الهيكل السياسي في ليبيا الأمر الذي أدى إلى ضرورة إدراج المتغير الوهمي، ومن المفترض أن ترتبط التغيرات السياسية بالتضخم بعلاقة طردية، أي أنّه كل ما كان هناك اختلالات وتغيرات سياسية أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وكل ما كان الوضع السياسي مستقر يؤثر ذلك إيجاباً، أي انخفاض المستوى العام للأسعار وبالتالي انخفاض معدلات التضخم.

3. سعر الصّرف (E) :

يعرف سعر الصّرف بأنّه السّعر الذي يتمّ من خلاله استبدال عملة بعملة أخرى، أي تحويل العملة المحلية للدّولة إلى عملة أجنبية .

ومن ناحية أخرى يمكن تعريفه على أنّه عملية تسهيل التّبادل بين الدّول المختلفة حيث أن لكل دولة عملة محلية خاصة تستعملها لعمليات الدّفع المحلية ، وعند قيام هذه الدّولة بعمليات تجارية دولية أي خارج حدودها الجغرافية يترتب عليها الدّهاب إلى سوق الصّرف لشراء عملة هذه الدّولة ، أو قيام فرد بالسّفر إلى دولة أخرى فأنّه لا يستطيع استعمال عملته المحلية في تلك الدّولة ويجد نفسه حينئذ مضطراً إلى القيام بعمليات الصّرف. (الأطرش، 2005، صفحة 96).

4. الواردات (X) :

تعرف الواردات على أنها إجمالي السلع والخدمات التي تدخل الدّولة من الخارج ، وبالتالي فهي تمثل الصّادات لدولة المصدرة ، أي إجمالي السلع والخدمات التي تنقل من دولة إلى الخارج . (عثمان، 2004، صفحة 45).

وهناك تعريفات أخرى للواردات فهي السلع والخدمات التي تنتج خارج حدود الدّولة وتستهلك داخل حدود الدّولة، و إنّ الزّيادة في حجم الواردات تؤدي إلى انخفاض الطّلب على السلع والخدمات المحلية التي بدورها تمثل أثر سلبي على النّاتج الوطني . (عباس و محمد، 2024، صفحة 26).

2.4 دراسة استقرار السّلاسل الزّمنية :

تعد السّلاسل الزّمنية مستقرة عندما تتغير مستوياتها مع مرور الزّمن دون أن يتغير وسطها الحسابي ، وذلك خلال فترة زمنية طويلة، أي أنّ هذه السّلاسل لا يوجد بها اتجاه سواء بالزّيادة أو بالنّقصان، أمّا السّلاسل الزّمنية غير المستقرة فهي السّلاسل التي يكون وسطها الحسابي يتغير باستمرار سواء بالزّيادة أو بالنّقصان (الشيخي، 2001، صفحة 103).

تعدّ أول خطوة في الدّراسات القياسية هي اختبار استقراريه السّلاسل الزّمنية وذلك عن طريق اختبار جذر الوحدة (ADF) Augmented Duck- fulle واختبار Philips - perron (P.P) وذلك لفحص هذه السّلاسل قبل تقدير او اختيار النّموذج المستخدم ، حيث يمكن أن تكون في هذه السّلاسل جذر وحدة، أي بمعنى أنّ تكون غير مستقرة عند المستوى، ويمكن أن تكون هذه السّلاسل الزّمنية مستقرة عبر الزّمن عندما يكون كلا من المتوسط والتّباين ثابتين عبر الزّمن . (جوفيل، 2021، صفحة 18).

ويقوم هذا الاختبار على اختبار (t) للمعلمة (p) وذلك عن طريق اختبار الفرضيتين الآتيتين :

H0 : وهي فرضية العدم والتي تنصّ على عدم استقراريه السلاسل الزمنية، والتي تكون فيها

$$(t\text{-stat} < t - \text{tab})$$

$$(\text{prob} > 0.05)$$

H1: وهي الفرضية البديلة والتي تنصّ على استقراريه السلاسل الزمنية والتي تكون فيها :

$$(t\text{-stat} > t - \text{tab})$$

$$(\text{prob} < 0.05)$$

وفيما يلي نتائج هذا الاختبار والتي تم الحصول عليها من برنامج Eviews والملخصة في الجدول التالي:

جدول (1-4) نتائج اختبار ديكي فيلر الموسع ADK

المتغيرات	مستوى الاختبار	النموذج	T المحسوبة	الاحتمالية	النتيجة
Y	المستوى	None	-1.947	0.009	مستقرة
		Intercept	-2.921	0.004	
		Trend Intercept	-3.502	0.025	
	الفرق الأول	None	-1.047	0.000	مستقرة I(1)
Intercept		-2.922	0.000		
Trend Intercept		-3.504	0.000		
X	المستوى	None	-1.947	0.551	غير مستقرة
		Intercept	-2.914	0.0317	
		Trend Intercept	-3.500	0.114	
	الفرق الأول	None	-1.947	0.000	مستقرة I(1)
Intercept		-2.922	0.000		
Trend Intercept		-3.504	0.000		
M	المستوى	None	-1.949	0.999	غير مستقرة
		Intercept	-2.938	1.000	
		Trend Intercept	-3.506	0.898	
			None	-1.948	0.179

I(1)	0.0010	-2.926	Intercept	الفرق الأول	
	0.0005	-3.510	Trend Intercept		
غير مستقرة	0.931	-1.947	None	المستوى	E
	0.933	-2.919	Intercept		
	0.598	-3.500	Trend Intercept		
مستقرة	0.000	-1.947	None	الفرق الأول	
	0.000	-2.921	Intercept		
	0.000	-3.502	Trend Intercept		

المصدر : من عمل الباحثة بناء على مخرجات Eviews10.

الجدول (2.4) نتائج اختبار فيليبس بيرون pp

النتيجة	الاحتمالية	T المحسوبة	النموذج	مستوى الاختبار	المتغيرات
مستقرة	0.0013	-1.947	None	المستوى	Y
	0.0003	-2.919	Intercept		
	0.0024	-3.500	Trend Intercept		
مستقرة I(1)	0.000	-1.947	None	الفرق الأول	X
	0.000	-2.921	Intercept		
	0.000	-3.502	Trend Intercept		
غير مستقرة	0.425	-1.749	None	المستوى	X
	0.045	-2.919	Intercept		
	0.152	-3.500	Trend Intercept		
مستقرة I(1)	0.000	-1.947	None	الفرق الأول	
	0.000	-2.921	Intercept		
	0.000	-3.502	Trend Intercept		
غير مستقرة	0.985	-1.947	None	المستوى	
	0.995	-2.923	Intercept		

	0.900	-3.506	Trend Intercept		M
مستقرة I(1)	0.0002	-1.948	None	الفرق الأول	
	0.0006	-2.926	Intercept		
	0.0006	-3.510	Trend Intercept		
غير مستقرة	0.916	-1.947	None	المستوى	E
	0.922	-2.919	Intercept		
	0.560	-3.500	Trend Intercept		
مستقرة I(1)	0.0000	-1.947	None	الفرق الأول	
	0.0000	-2.921	Intercept		
	0.0000	-3.502	Trend Intercept		

المصدر : من عمل الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختباري (ADF) و (P.P) نلاحظ أن المتغير التابع وهو التضخم (Y) مستقر عند المستوى، أي أنه لا يحتوي على جذر وحدة ، ولكن كل المتغيرات المستقلة المتمثلة في " المتغير المستقل عرض النقود (M) والمتغير المستقل الواردات (X) والمتغير المستقل سعر الصرف (E) " مستقرين عند الفرق الأول وذلك عند مستوى معنوية 5% ، ومن خلال هذه النتائج يمكن إجراء التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود ARDL.

3.4 تقدير نموذج العلاقة القياسي بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف والتغيرات السياسية والواردات باستعمال نموذج "ARDL":

التكامل المشترك ونماذج الانحدار الذاتي الموزع للتأخر (ARDL) واختبار الحدود التكامل المشترك يعني أن السلاسل الزمنية تتقارب نحو التوازن في المدى الطويل، مما يعني أن هذه السلاسل تميل نحو التوازن في المدى الطويل، على الرغم من أن قيمها تختلف بشكل كبير في المدى القصير. ولذلك فإن الغرض المشترك من التحليل المتكامل هو تحديد ما إذا كانت هذه السلاسل لها اتجاه توازن عام وتتحرك معاً على المدى الطويل ام لا.

وعلى المدى القصير قد لا يتحقق هذا التوازن أو يخلت لكنه سيتحقق قريباً مع مرور الوقت؛ ولذلك فإن جزء آخر من تحليل التكامل المشترك يهتم بديناميكية الحركة قصيرة المدى بين هذه السلاسل، وتحديد كيفية عودة السلاسل الزمنية (تتكيف مع التوازن العام وتصحح اتجاهه) بعد أي صدمة على المدى

القصير، وكيف يتم هذا التعديل والتصحيح نحو التوازن العام المتوازن بالسرعة، ضمن الآلية قصيرة المدى لتصحيح الأخطاء التي تستهدف التوازن طويل المدى، تُعرف بنموذج تصحيح الخطأ (ECM)، ويتم تفصيل هذا النموذج حول الحركة قصيرة المدى من أجل التكيف.

وبالعودة إلى التوازن طويل الأجل، تفترض نماذج تحليل التكامل المشترك أن السلاسل الزمنية في المتغيرات الاقتصادية المدروسة كلها متكاملة بنفس الدرجة عند الفرق الأول (1)، أما إذا كانت السلاسل الزمنية في المتغيرات المدروسة ليست كلها متكاملة بنفس الدرجة فهذا يعني أن المتغير التابع (الداخلي) يرتبط بالمتغيرات (الخارجية) في إطار نموذج الانحدار الذاتي الموزع للتأخر (ARDL) واختبار الحدود. ويستخدم هذا أيضاً لتقييم أهمية المستويات المتأخرة للمتغيرات المعنية في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM). (العبدلي و سليمان، 2018، صفحة 291).

1.3.4 صفات ومميزات ARDL :

1. يفترض نموذج التكامل المشترك وجود علاقة واحدة طويلة الأمد بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية المتبقية في النموذج، في حين أن نموذج ARDL لا يأخذ في الاعتبار بالضرورة إمكانية الوجود. توجد أكثر من علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية؛ لأن نموذج ARDL يختبر جودة كل هذه العلاقات المحتملة، وأهمية تصحيح الخطأ من خلال إجراء اختبار F على النموذج المقدر بشكل منفصل في نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VCEM)، يمكن تنفيذ نماذج ARDL أو قياسها في عينات صغيرة نسبياً، وليس فقط في العينات الكبيرة.

2. يمكننا تقدير العلاقات الديناميكية قصيرة المدى وطويلة المدى في معادلة واحدة في وقت واحد، على عكس طريقة إنجل-كرنجر التي تتطلب خطوتين وطريقة جوهانسن التي تتطلب معادلات متعددة.

3. لقد تغلب نموذج ARDL على مشكلة افتراض نفس درجة التكامل بين المتغيرات التكاملية قيد الدراسة. يستخدم نموذج ARDL إذا كان المتغير تكامل درجة الصفر (I0) أو الدرجة الأولى (1) أو خليط مشترك بينهما. وتفترض بقية النماذج أن كافة المتغيرات متكاملة ضمن نموذج (ECM) عند الدرجة (1).

4. يتيح نموذج ARDL للمتغيرات قيد الدراسة فترات تأخر مختلفة دون الحاجة إلى فترات تأخر متساوية مثل الطرق الأخرى وطرق التكامل المشترك. (الشلال، حمودي، و صبري، 2019، صفحة 5).

تقدير السّلاسل الزّمنية من خلال نموذج (ARDL) ، فكانت النّائج كما موضحة في الجدول
التّالي:

الجدول (3.4) نتائج اختبار ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	T-Statistic	Prob.*
Y(-1)	0.092087	0.143338	0.642448	0.5243
X	1.83E-05	0.000214	0.085562	0.9323
X(-1)	0.000286	0.000192	1.488931	0.1445
N	4.063102	5.099904	0.796702	0.4304
M	0.000613	0.000317	1.932072	0.0606
M(-1)	-0.000619	0.000305	-2.027489	0.0495
E	-21.93956	9.193204	-2.386498	0.0220
E(-1)	13.279559	9.589690	1.384778	0.1740
C	4.310867	2.587352	1.666131	0.1037
R-squared	0.390360	Mean dependent var		4.946313
Adjusted R-squared	0.265306	S.D. dependent va		6.640413
S.E of regression	5.691799	Akaike info criterion		6.483290
Sum squared resid	1263.466	Schwarz criterion		6.384141
Log likelihood	-146.5990	Hannan-Quinn criter.		6.615877
F-statistic	3.121524	Durbin-Watson star		2.465835
Prob(F-statistic)	0.008004			
Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection*				

المصدر : عمل الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

وتشير نتائج الاختبارات الإحصائية لمعادلة الانحدار الموضحة في الجدول أعلاه إلى جودة النموذج المقدر من خلال قيمة معامل التّحديد المصحح التي قدرت بـ 0.265 هي قيمة تعدّ ليس مرتفعة تشير إلى أنّ العلاقة بين المتغير التّابع والمتغيرات المستقلة لا تكون خالية من الأخطاء وأنّ النموذج ليس له قدرة تفسيرية عالية، وعند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أنّ قيمة فيشر المحسوبة بلغت

$F_{cal} = 3.121524$ ، باحتمالية (0.008004) وهي اكبر من القيمة المجدولة التي تم استخراجها من جدول فيشر عند مستوى معنوية 5% ، هذا يدل على جودة النموذج في التعبير على العلاقات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والنموذج ذو معنوية إحصائية وتأثيره معنوي وحقيقي .

قبل اعتماد النموذج (1, 1, 0, 1, 1) ARDL في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج وخلوه من المشاكل الاقتصادية ، وذلك من خلال استخدام الاختبارات التالية:

2.3.4 مشكلة الارتباط الذاتي :

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation Test من أجل التحقق من وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي من عدمه، فكانت النتائج كما في الجدول التالي :

الجدول (4.4) نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	6.346343	Prop, F(2,37)	0.0043
Obs*R-squared	12.26033	Prob. Chi-Square (2)	0.0022

المصدر : من عمل الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

من خلال الجدول (4.4) ، نلاحظ أن قيمة (p-value=0.0043) اقل من (a = 0.05) ، مما يدل على قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن البواقي مرتبطة ذاتياً. ولعلاج هذه المشكلة عن طريق زيادة فترة الإبطاء واستخدام اختبار "HAC" .

3.3.4 مشكلة عدم ثبات التباين :

تم استخدام اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey للتحقق من وجود عدم تجانس البواقي، فكانت النتائج كما بالجدول التالي :

الجدول (5.4) نتائج اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.814916	Prob. F (8,39)	0.5940
Obs*R-squared	6.874615	Prob. Chi-Square (8)	0.5502

المصدر : من عمل الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

من خلال الجدول (4.4)، نلاحظ أنّ قيمة (p-value=0.5940) أكبر من (a = 0.05) ، مما يدل على قبول فرض العدم الذي ينصّ على أنّ البواقي متجانسة التباين ولا تحتوي على مشكلة عدم تجانس التباين.

4.4 اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bound Test) :

بعد التأكّد من خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات التباين وعلاج مشكلة الارتباط الذاتي ، تمّ اختبار وجود تكامل مشترك علاقة توازنه طويلة الأجل من عدمه باستخدام اختبار Bound Test ، فكانت النتائج كما بالجدول التالي :

الجدول (5.4) اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bound Test) :

Test Statistic	Value	K
F-statistic	7.979757	4
value Bounds		
Signif	I(0)	I(1)
%10	2.2	3.09
%5	2.56	3.49
%1	3.29	4.37

المصدر : عمل الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

من خلال الجدول (5.4) نلاحظ أنّ القيمة المحسوبة لاختبار (F-statistic 7.979757) أكبر من قيم الحدود العليا الجدولية لاختبار F وفقاً لحجم العينة ودرجة الحرية عند مستوى المعنوية (10%، 5%، 1%)، وهذا يشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

5.4 نموذج تصحيح الخطأ :

تتمثل فوائد عملية نموذج تصحيح الخطأ المقدر (UECM) في تقدير معاملات تصحيح الخطأ، وتأكيد وجود علاقات التكامل المشترك عن طريق اختبار الحدود، وتحديد سرعة التّعديل عند حدوث الانحرافات. تحدث هذه العلاقة على المدى القصير. وبعد التّأكد من وجود علاقة تكامل مشترك طبقاً لاختبار الحدود، تمّ تقدير العلاقة كما هو بالجدول التالي :

الجدول (6.4) اختبار تصحيح الخطأ :

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(Y) Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 1, 1) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 07/31/24 Time: 03:04 Sample: 1970 2021 Included observations: 48				
ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(X)	1.83E-05	0.000177	0.103180	0.9183
D(M)	0.000613	0.000229	2.675972	0.0108
D(E)	-21.93956	8.323734	-2.635783	0.0120
CoIntEq(-1)*	-0.907913	0.123532	-7.349613	0.0000

المصدر : عمل الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

من خلال نتائج الجدول (6.4) نلاحظ أنّ معامل تصحيح الخطأ كانت قيمته (-0.907913) وبمعنوية عالية جداً (0.0000) ، وهذا يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة في الأمد القصير، من خلال قيمة تصحيح الخطأ نجد أنّ حوالي 90.7% من الاختلال قصير الأجل في قيمة y في المدة السّابقة (1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (1) لإعادة التوازن في الأجل الطّويل عند حدوث أي تغيير أو صدمة في المتغيرات التّوضيحية.

6.4 التنبؤ بمعدلات التضخم في ليبيا باستخدام منهجية بوكس - جينكينز :

نموذج Box-Jenkins أو نموذج المتوسط المتحرك ذاتي الانحدار، أو نموذج ARMA باختصار، هو طريقة تحليل إحصائي لنمذجة السلاسل الزمنية ووصفها والتنبؤ بها، بما في ذلك كتابة نماذج ARMA المستقرة. تم اقتراح طريقة المتوسط المتحرك (MA) من قبل إحصائي نيوزيلندي في ورقة بحثية في عام 1951 وتم نشرها لاحقاً في كتاب من قبل الإحصائيين جورج بوكس وجورج بوكس في عام 1971. انضم إلى جويليم جنكينز جورج بوكس وجويليم جنكينز في عام 1970، اللذان ابتكرا طريقة تكرارية، وهي طريقة بوكس-جنكينز الحسابية، واستدلا على المعلمات والرتبة الثانية للنموذج، وأثبتت طريقتهما فعاليتها في تحليل كثيرات الحدود ذات الترتيب الأدنى. إنه فعال. (ويكيبيديا، 2021).

1.6.4 خطوات التنبؤ وفقاً لمنهجية بوكس - جينكينز :

إنّ منهجية بوكس - جينكينز للتنبؤ تعتمد على أربعة خطوات أساسية هي التّعرف و التّقدير الفحص التشخيصي و التنبؤ و كما يلي :

التّعرف Identification : و المقصود به تحديد الرّتب لكل من (p,d,q) لنموذج.

ARIMA و يكون التّعرف على الرّتب بالأدوات التّالية:

• دالة الارتباط الذاتي (ACF) autocorrelation function : لغرض تحديد قيم (p).

• دالة الارتباط الجزئي (PACF) Partial autocorrelation function.

• شكل الارتباط بين معامل كل دالة سابقة و طول الفجوة Correlogram.

أي باختصار يجب التّعرف على سكون (استقرار السلسلة الزمنية بواسطة دالة الارتباط الذاتي من خلال Correlogram لغرض تحديد الرّتب (p,d,q) لنموذج ARIMA. (حلف، 2015).

جدول (7.4) نتائج اختبار Q-Test للسلسلة الزمنية (y) :

Date: 08/02/24 Time: 20:23
Sample: 1970 2021
Included observations: 52

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.394	0.394	8.5498	0.003
		2	0.170	0.018	10.178	0.006
		3	0.033	-0.047	10.240	0.017
		4	-0.006	-0.007	10.242	0.037
		5	0.086	0.116	10.682	0.058
		6	-0.001	-0.083	10.682	0.099
		7	-0.030	-0.029	10.737	0.151
		8	-0.101	-0.080	11.385	0.181
		9	-0.039	0.049	11.486	0.244
		10	-0.078	-0.092	11.891	0.292
		11	-0.184	-0.156	14.202	0.222
		12	-0.133	0.001	15.445	0.218
		13	-0.115	-0.017	16.402	0.228
		14	-0.194	-0.198	19.191	0.158
		15	-0.152	-0.029	20.943	0.139
		16	-0.160	-0.055	22.934	0.116
		17	-0.048	0.045	23.121	0.145
		18	-0.015	-0.046	23.139	0.185
		19	-0.060	-0.081	23.443	0.218
		20	-0.085	-0.054	24.075	0.239
		21	-0.101	-0.057	24.997	0.247
		22	-0.099	-0.151	25.912	0.256
		23	-0.062	-0.027	26.290	0.287
		24	-0.049	-0.061	26.527	0.327

المصدر : عمل الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

وقد جاءت نتائج اختبار Q-Test كما هو مبين بالشكل أعلاه مؤكدة استقرار سلسلة y عند قيم المستوى، وعند مراجعة معامل الارتباط الجزئي PACF في الشكل نجد أنّ هذا المعامل يقع خارج حدود فترة الثقة في فترة واحدة و هي الفترة "1" عندها يترتب علينا AR(1) ، تجريب نموذج الانحدار الذاتي باستخدام الرتب (1,1,1) ، أي أنّ MA(1) و نموذج المتوسط المتحرك باستخدام نفس الرتبة و نموذج ARIMA لنفس الرتبة .

جاءت نتائج تقدير ARIMA (1.1.1) كما يلي:

إذا اردنا التّقدير وفق نموذج المتوسط المتحرك فنكون الصيغة المطلوب تقديرها وفق الآتي:

$$Y_t = \alpha_0 + AR(1) + MA(1)$$

إنّ المعادلة أعلاه يمكن تطبيقها أو كتابتها في البرنامج EViews كما هو في الشكل التالي:

جدول (8.4) نتائج تقدير (1.1.1) ARIMA :

Sample: 1971 2021
Included observations: 51
Convergence achieved after 23 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.132272	0.910865	0.145216	0.8851
AR(1)	-0.318635	0.098746	-3.226817	0.0023
SIGMASQ	62.66480	8.474304	7.394684	0.0000
R-squared	0.104960	Mean dependent var		0.159902
Adjusted R-squared	0.067666	S.D. dependent var		8.450661
S.E. of regression	8.159740	Akaike info criterion		7.095423
Sum squared resid	3195.905	Schwarz criterion		7.209060
Log likelihood	-177.9333	Hannan-Quinn criter.		7.138847
F-statistic	2.814438	Durbin-Watson stat		2.127311
Prob(F-statistic)	0.069859			
Inverted AR Roots	-0.32			

المصدر : عمل الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

حيث تم صياغة المعادلة كالتالي :

$$Y_t = 0.024749 + 0.432126 - 1.00$$

2.6.4 فحص سكون بواقي التّقدير :

أولاً : بفحص سلوك بواقي التّقدير للنموذج ARIMA (1,11) تبين سكون سلسلة البواقي وفق اختبار

Q-Test كما هو مبين في الشكل الذي تظهره نتائج دالتي ACF و PCF بالشكل أدناه :

جدول (9.4) نتائج فحص سكون بواقي التّقدير:

Sample: 1970 2021
Included observations: 51

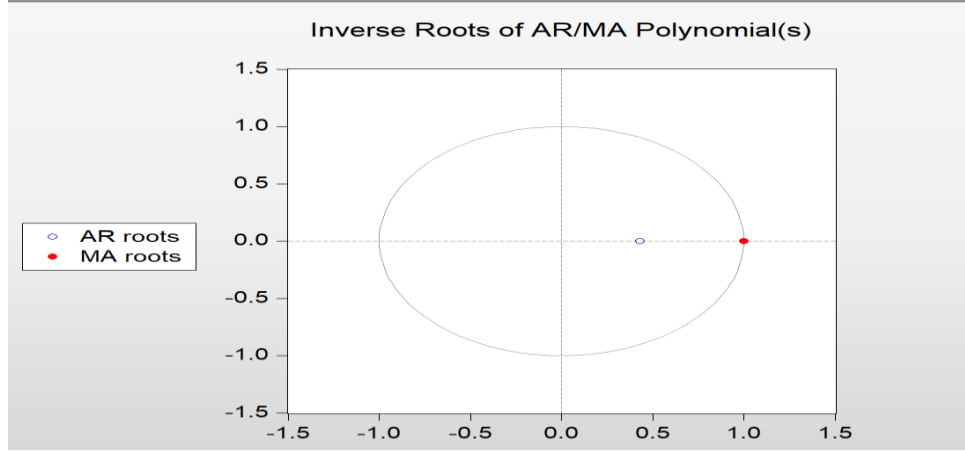
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.428	0.428	9.9232	0.002
		2 -0.046	-0.281	10.041	0.007
		3 -0.060	0.114	10.244	0.017
		4 -0.121	-0.204	11.092	0.026
		5 -0.024	0.172	11.126	0.049
		6 -0.058	-0.243	11.330	0.079
		7 -0.098	0.106	11.923	0.103
		8 -0.046	-0.144	12.057	0.149
		9 -0.054	0.057	12.247	0.200
		10 -0.025	-0.089	12.289	0.266
		11 -0.012	0.034	12.299	0.342
		12 -0.030	-0.076	12.360	0.417
		13 -0.049	-0.029	12.528	0.485
		14 -0.025	0.008	12.572	0.560
		15 0.019	-0.010	12.601	0.633
		16 -0.019	-0.060	12.628	0.700
		17 -0.048	-0.025	12.809	0.749
		18 -0.048	-0.047	13.001	0.791
		19 -0.073	-0.066	13.449	0.815
		20 -0.065	-0.047	13.823	0.839
		21 -0.012	0.020	13.835	0.877
		22 0.078	0.062	14.405	0.886
		23 0.087	-0.029	15.142	0.889
		24 -0.016	-0.063	15.167	0.916

المصدر : عمل الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

إنّ النتائج في الشكل تبين أنّ معاملات الارتباط الذاتي للبواقي تقع داخل فترة ثقة 95% ممّا يشير إلى أنّ النموذج ARMA المقدر سابقاً ملائم لوصف سلوك البيانات المستخدمة في التقدير.

ثانياً: فحص استقراره بواقي التقدير، ويمكن الاعتماد في ذلك على دائرة الجذور العكسية مقلوبة الجذور كما هو مبين بالشكل التالي :

شكل (1.4) نتائج اختبار Inverse Roots لاستقرار سلسلة بواقي التقدير:



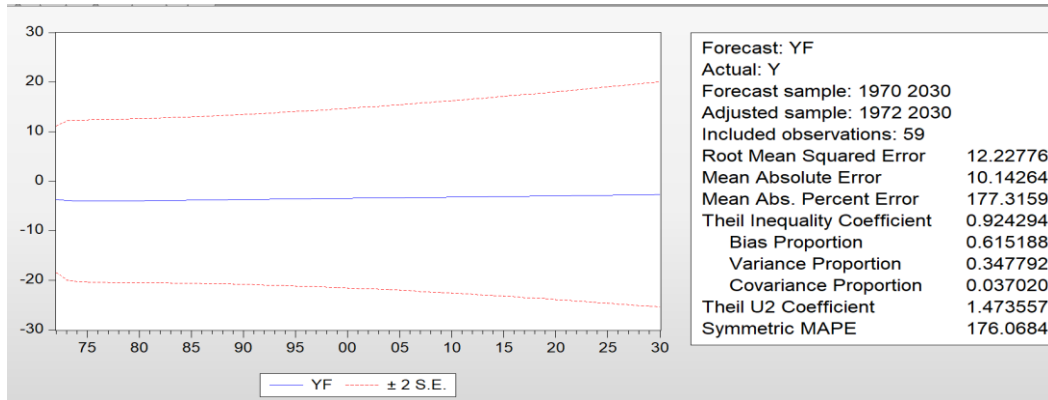
المصدر : عمل الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

يتبين من الشكل أعلاه أنّ جميع الجذور العكسية تقع داخل دائرة الوحدة، مما يدلّ على استقراره سلسلة البواقي.

فحص صلاحية نموذج بوكس جينكينز للتنبؤ بمعدلات التضخم في ليبيا :

من نتائج فحص النموذج المقدر لتنبؤ بمعدلات التضخم في ليبيا حتى سنة (2030) تبين :

شكل (2.4) فحص صلاحية نموذج بوكس جينكينز للتنبؤ بمعدلات التضخم في ليبيا :



المصدر : عمل الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

النتائج:

1. إن الاقتصاد الليبي تعرض لكثير من الموجات التضخمية خلال سنوات البحث ، وكانت هذه الموجات ذات حدة عالية وأسباب مختلفة ، وكانت لهذه الموجات تأثيرات كبيرة في الاقتصاد الليبي سواء كانت في السنوات الماضية أو لفترات مستقبلية حسب ما أوضحتها منهجية بوكس جينكينز .
2. أن التضخم في الاقتصاد الليبي هو ظاهرة مركبة، وذلك استنادا لقياس الفجوات التضخمية، واتضح أنه يرجع لأسباب داخلية مثل الزيادة في عرض النقود أو الإفراط في الانفاق العام، وجانب آخر من التضخم يرجع لأسباب خارجية ما يعرف بالتضخم المستورد .
3. اعتماد الدولة على مصدر وحيد لتوفير العملة الأجنبية وهو النفط ، الأمر الذي بدوره أدى إلى ارتباط الإنتاج من هذا المصدر بشكل مباشر على المعروض النقدي الأجنبي .
4. الافتقاد للاستقرار الأمني في آخر السنوات، الأمر الذي بدوره كان سبباً مهماً في ارتفاع المستوى العام للأسعار المتمثل في التضخم .
5. تدل نتائج النموذج القياسي المقدر الخاص بدراسة اختبار الاستقرارية أن المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة بعد أخذ الفرق الأول ، ماعدا المتغير التابع وهو التضخم مستقر عند المستوى، وذلك بحسب نتائج اختبار PP,ADF ، مما يدعم تقنية التكامل المشترك.
6. أشارت نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك بوجود علاقة توازنه طويلة الأجل، حيث أن إحصائية F ، قد بلغت ما قيمته 7.979757، وقد كانت الإحصائية أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة ويعزز ذلك من إمكانية رفض فرض عدم القاسي بأن متغيرات البحث لا ترتبط بعلاقة تكامل مشترك، وبالتالي قبول الفرض البديل الذي يقضي بارتباط هذه المتغيرات بوجود علاقة توازنه طويلة الأجل.
7. بعد إجراء تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، في الأجل القصير اتضح من خلال النتائج أنها قيمة سالبة ومعنوية إذ بلغت 0.907913 ، وبمستوي معنوية 5% أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والتضخم ، وإن أكثر 90% من الاختلالات قصيرة الأجل في التضخم يمكن تصحيحها لإعادة التوازن في المدى الطويل .

8. إنَّ منهجية بوكس جينكينز ملائمة للتنبؤ بمعدلات التّضخم بالاقتصاد الليبي في الأجل المتوسط ، والتي أشارت نتائجها إلى أنّ معدلات التّضخم تعتمد في الفترات المستقبلية على معدلات النّتائج الحالية .

التوصيات:

1. إنّ نتائج هذه الدّراسة أظهرت أنّ التّضخم دائماً وأينما وجد فهو ظاهرة نقدية؛ ولذلك فإنّ على المصرف المركزي اتباع سياسة نقدية انكماشية عن طريق امتصاص المعروض النقدي الفائض عن حاجة النّشاط الاقتصادي في ليبيا وذلك للحد من الضّغوط التّضخمية، وهذا الأمر لا يعني أنّ تنفيذ السّياسة التّقدية الانكماشية هي الأداة الوحيدة التي يمكن استخدامها لمعالجة الضغوط التّضخمية بل من الممكن استخدام سياسات جانب العرض أيضاً للحد من معدلات التّضخم.
2. الضّبط والتحكم في حجم الإنفاق العام وعدم الإفراط فيه بشكل لا يتحمّله الاقتصاد الوطني، وضرورة ايجاد مصادر تمويل جديدة للإنفاق العام الأمر الذي بدوره يخفف من الضغوطات على مصادر التّمويل الأساسية، والابتعاد عن مصادر التّمويل بالعجز .
3. ضرورة تحقيق التّناغم والانسجام بين السّياسة التّقدية والسّياسة المالية، الأمر الذي بدوره يسهم في زيادة فعالية السّياسة الاقتصادية لتحقيق أهدافها ومن أهم هذه الأهداف هو الاستقرار الاقتصادي.
4. تشجيع دفع الاقتصاد على تنويع مصادر الدّخل ، وذلك من خلال تشجيع المشروعات الصّغيرة للقطاع الخاص وتوفير المناخ المناسب للاستثمارات؛ وذلك لوجود علاقة عكسية بين الاستثمارات ومعدلات التّضخم .
5. العمل على التّشخيص الدّقيق لهيكل الاقتصاد الليبي لمعرفة الأسباب الجوهرية والحقيقية لمشكلة التّضخم والعمل على علاجها في المدى الطّويل .
6. العمل على حماية العملة المحلية من الانهيار ، وذلك من خلال مراقبة جهاز الأسعار في الاقتصاد الليبي، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى تخفيف حدة معدلات التّضخم.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

أ- الكتب :

1. محمود حسين الوادي، عساف، أحمد عارف، صافي وليد أحمد ، (2013). الاقتصاد الكلي. عمان، صفحة 188 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
2. إسماعيل عبد الرحمن، و محمد موسى حربي. (1999). مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (المجلد الأول). عمان: دار وائل للنشر.
3. إسماعيل هاشم ، (1996) . مذكرات في النقود والبنوك(المجلد الأول). بيروت : دار النهضة العربية .
4. ألدجمان مايكل. (1999 م). الاقتصاد الكلي / النظرية والسياسة ، ترجمة محمد إبراهيم منصور . رياض: دار المريخ.
5. الدكتور خالد واصف الوزني، وأحمد حسين الرفاعي. (2005). مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق (المجلد السابع). عمان، ص 256-259. دار وائل للنشر.
6. د. الطاهر الأطرش. (2005). تقنيات البنوك. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
7. سعيد عبدالعزيز عثمان. (2004). مقدمة في الاقتصاد العام. الجزائر: عالم الكتاب للنشر والتوزيع.
8. سعيد سامي حلاق ،محمد محمود العجلوني.(2016). النقود والبنوك و المصارف المركزية. عمان : دار البازوي العلمية للنشر والتوزيع . ص 151.
9. عبد المنعم السيد علي، و نزار سعد الدين العيسى. (2004). النقود والمصارف والأسواق المالية (المجلد الأول). عمان: دار الحاد للنشر والتوزيع.
10. عبد الوهاب الأمين ، وياشا . (بلا تاريخ) . مبادئ الاقتصاد الجزئي (المجلد الأول). الكويت : دار المعرفة.
11. عمار حمد حلف. (2015). تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج Eviews (المجلد الأول). بغداد: دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية والعلوم الأخرى.

12. محمد الشّخي. (2001). طرق الاقتصاد القياسي (المجلد الأول). الجزائر.
13. محمود محي الدين. (2007). الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة (المجلد الأول). بيروت: دار العربية للعلوم والنّشر.
14. مصطفى يوسف كافي. (2014). الاقتصاد الكلي ،(المجلد الأول). عمان : المجتمع العربي للنشر .
15. نزار سعد الدين العيسى ، ابراهيم سليمان قطيف (2006).الاقتصاد الكلي ،(المجلد الأول). عمان : دار حامد للنشر والتوزيع.

ب - الدّوريات :

1. سعد العبدلي، و م.م هيفاء يوسف سليمان. (2018). تحليل العلاقة بين الأسعار محصولي القمح والأرز المستورد فالعراق وأسعار النّفط الخام وسعر الصّرف باستخدام نموذج ARDL. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، صفحة 291.
2. الرّوحانة الحبيب، و حسين علي عريمط. (2014). ديناميكية التّضخم في الأردن دراسة قياسية 2000-2010. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
3. أحمد رمضان نعمة الله . (2003). أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2019)، جامعة المسيلة الجزائر.
4. إيمان بن زروق. (2021). التّضخم ، قياسه ، أثاره مع التّطبيق على الاقتصاد الجزائري. كلية العلوم الاقتصادية والتّجارة والتّسيير ، صفحة 79.
5. بو زيت يمنية، و رندة صوشة. (2023). دور السّياسة النّقديّة في علاج التّضخم ، حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2022. كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التسيير.
6. تواتي سهام. (2022). سياسات محاربة التّضخم في الجزائر. الجزائر. صفحة 43.
7. جازية بن بوزيان. (2018). محددات التّضخم في الجزائر. الجزائر: مجلة الدفاتر الاقتصادية.
8. رانيا شيخ طه. (2021). التّضخم أسبابه ، اثاره ، سبل المعالجة. عدن: الصندوق النقد العربي ،ص3_26.

9. زينب جودي، و أميرة شادلي. (2020). انعكاس التضخم على الأسواق رأس المال (حالة الكويت). كلية العلوم لاقتصادية ، لصفحات 43-44.
10. د . عبدالله محمد الديعة، و سعدة محمد سعدة. (10, 2023). التنبؤ بمعدلات التضخم في ليبيا دراسة قياسية (1990_2025). مجلة الدراسات الاقتصادية - جامعة سرت. صفحة 18.
11. سعاد جبار، و لطيفة بن يوب. (2015). محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية لفترة 1970-2012. الجزائر: مجلة رؤى الاقتصادية.
12. شقيب عيسى (2005) محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري الجزائري
13. مناضل عباس حسين الجوراني، و ا. د أحمد عباس جاسم . (14, 5, 2007). بحث نقدي لمادة الاقتصاد القياسي، أسلوب تحليل الانحدار نموذجياً. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. صفحة 3.
14. عباس، و الحاج محمد. (2024). أثر سعر الصرف والتضخم على الواردات دراسة قياسية (1970.2022). صفحة 26.
15. عبدالرحمن يسري أحمد، و إيمان محب زكي. (2007). الاقتصاديات الدولية. الجزائر: الدار الجامعية.
16. عبدالسلام مسعود رحومة، و عبدالعزيز محمد الصالحي. (2019). العلاقة السببية بين عرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي للفترة 1990-2018. جامعة الزيتونة كلية التجارة ترهونة.
17. علي مكيد، و علاء الدين شعيط. (2017). أثر السياسة النقدية والمالية في التضخم حالة الاقتصاد الجزائري (1990-2015). مجلة البحوث الاقتصادية، صفحة 74.
18. عمار عبد الهادي الشلال، مروان حمودي، و بسام صبري. (2019). استخدام نموذج ARDL لتحديد العلاقة بين مؤشر السوق المالي وسعر صرف الدينار العراقي لمدة 2007-2017.

19. غازي حسين عناية (2000). التضخم المالي . مؤسسة الشباب الجامعي.
20. كمال بن يخلف (2007) . السياسات النقدية والمالية ومشاكل التضخم ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير - قسم العلوم الإقتصادية، الجزائر .
21. محمود محمد محمود، و إحسان جبر عاشور. (2014). العلاقة السببية بين عرض النقْد والتضخم و سعر الصّرف في العراق للمدة (1990-2011). العراق: جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد.
22. مصطفى رجب البلعزي، و سالم عطية بن سليم. (2018). العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (1981 - 2016م). زليتن: مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية.
23. محمد الجراح. (2011). مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية. الرياض: جامعة دمشق.
24. محمد مصطفى محمد. (2016). محددات التضخم في السودان في فترة 1982-2009. السودان.
25. موسى جوفيل سلمى جوفيل. (34, 2021). محددات الطلب على الاحتياطات الدولية في مصر. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.
26. منى علوان آل شريف. (2022). التضخم أسبابه ، اثاره ، سبل المعالجة. عدن. ص 14.

ج - التقارير والنشرات :

1. التقرير السنوي، لمصرف ليبيا المركزي .
2. التقرير الاقتصادي الموحد، أعداد مختلفة .
3. مجموعة البنك الدولي، أعداد مختلفة .
4. مصرف ليبيا المركزي، نشرات مختلفة .

د - رسائل الماجستير والدكتوراه:

1. أحمد محمد صالح جلال. (2017). دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003). مذكرة ماجستير في علوم التسيير - كلية العلوم الاقتصادية، صفحة 37.
2. الشيبية. (2000). تحليل الطلب على النقود وعلاقته بالتضخم في الاقتصاد الليبي. ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا.
3. بن يخلف كمال. (3, 2016). دور المعايير المحاسبية الدولية في معالجة أثر التضخم بالقوائم المالية. اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وتقنية المعلومات.
4. رمضان الصويغي، و محمود محمد داغر. (2010). تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990 - 2008). ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا.
5. سعيد هاهات. (23, 7, 2006). دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر . رسالة ماجستير، صفحة 37.
6. سامية عمران حريب . (2013). تأثير عرض النقود على ميزان المدفوعات في ليبيا خلال الفترة (1980-2008) . مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير. ص 64.
7. طلحة محمد. (2019). قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف ، والنمو الاقتصادي) خلال الفترة 1970-2017. الجزائر، صفحة 43.
8. مصطفى وائل رمضان. (2016). العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في فلسطين دراسة قياسية خلال 2000-2015. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير.

د شبكة المعلومات:

ويكيبيديا. (1 2, 2021). شبكة المعلومات الدولية ،

<https://translate.google.com/translate?u=https://www.investopedia.com/terms/b/box-jenkins-model.asp&hl=ar&sl=en&tl=ar&client=srp>

ثانيا: مراجع باللّغة الأجنبية:

1. Dhakal. D، و (Kandil. M. (1994). محددات معدل التضخم في الولايات المتحدة.
.Determinants of the inflation rate in the United States
2. Kara. A، و (Nelson. E. (2002). سعر الصرف والتضخم في المملكة المتحدة . النقد
الخارجي ووحدة لجنة السياسات بنك إنجلترا. Exchange rate and inflation in the
United Kingdom. External currency and policy committee unit of the Bank
.of England
3. Gurney، Lam، و (Dwyer. (2010). التضخم وفجوة الانتاج في المملكة المتحدة. Inflation
and the Output Gap in the UK
4. (Metin. K. (1995). تحليل التضخم في تركيا . تركيا. Inflation analysis in Türkiye.
.Türkiye

الملاحق

قائمة الملاحق
(1) ملحق
نتائج اختبار ديكي فولر عند المستوى

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.835461	0.0048
Test critical values: 1% level	-3.568308	
5% level	-2.921175	
10% level	-2.598551	

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.785011	0.0256
Test critical values: 1% level	-4.152511	
5% level	-3.502373	
10% level	-3.180699	

Null Hypothesis: Y has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.444102	0.0009
Test critical values: 1% level	-2.611094	
5% level	-1.947381	
10% level	-1.612725	

Null Hypothesis: X has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.355452	0.5517
Test critical values: 1% level	-2.613010	
5% level	-1.947665	
10% level	-1.612573	

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.110463	0.1149
Test critical values: 1% level	-4.148465	
5% level	-3.500495	
10% level	-3.179617	

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.113914	0.0317
Test critical values: 1% level	-3.565430	
5% level	-2.919952	
10% level	-2.597905	

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.201984	0.8988
Test critical values: 1% level	-4.161144	
5% level	-3.506374	
10% level	-3.183002	

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.193788	0.9994
Test critical values: 1% level	-2.625606	
5% level	-1.949609	
10% level	-1.611593	

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.133617	0.9315
Test critical values:		
1% level	-2.611094	
5% level	-1.947381	
10% level	-1.612725	

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.979251	0.5984
Test critical values:		
1% level	-4.148465	
5% level	-3.500495	
10% level	-3.179617	

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.185617	0.9334
Test critical values:		
1% level	-3.565430	
5% level	-2.919952	
10% level	-2.597905	

ملحق (2)

نتائج اختبار ديكي فولر عند الفرق الأول

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.717293	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.571310	
5% level	-2.922449	
10% level	-2.599224	

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.693248	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.156734	
5% level	-3.504330	
10% level	-3.181826	

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.789051	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.613010	
5% level	-1.947665	
10% level	-1.612573	

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.828720	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.613010	
5% level	-1.947665	
10% level	-1.612573	

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.686843	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.156734	
5% level	-3.504330	
10% level	-3.181826	

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.753442	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.571310	
5% level	-2.922449	
10% level	-2.599224	

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.385056	0.0010
Test critical values:		
1% level	-3.581152	
5% level	-2.926622	
10% level	-2.601424	

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.232399	0.0005
Test critical values:		
1% level	-4.170583	
5% level	-3.510740	
10% level	-3.185512	

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.288089	0.1793
Test critical values:		
1% level	-2.621185	
5% level	-1.948886	
10% level	-1.611932	

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.063561	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.152511	
5% level	-3.502373	
10% level	-3.180699	

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.885414	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.612033	
5% level	-1.947520	
10% level	-1.612650	

ملحق (3)

نتائج اختبار فيليبس بيرون عند المستوى

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.716531	0.0003
Test critical values:		
1% level	-3.565430	
5% level	-2.919952	
10% level	-2.597905	

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.059773	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.568308	
5% level	-2.921175	
10% level	-2.598551	

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.657826	0.0024
Test critical values:		
1% level	-4.148465	
5% level	-3.500495	
10% level	-3.179617	

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.341345	0.0013
Test critical values:		
1% level	-2.611094	
5% level	-1.947381	
10% level	-1.612725	

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.963231	0.1524
Test critical values:		
1% level	-4.148465	
5% level	-3.500495	
10% level	-3.179617	

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.661206	0.4258
Test critical values:		
1% level	-2.611094	
5% level	-1.947381	
10% level	-1.612725	

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.960270	0.0456
Test critical values:		
1% level	-3.565430	
5% level	-2.919952	
10% level	-2.597905	

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.921606	0.9950
Test critical values:		
1% level	-3.574446	
5% level	-2.923780	
10% level	-2.599925	

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.921606	0.9950
Test critical values:		
1% level	-3.574446	
5% level	-2.923780	
10% level	-2.599925	

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.192566	0.9007
Test critical values:		
1% level	-4.161144	
5% level	-3.506374	
10% level	-3.183002	

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.049070	0.5609
Test critical values:		
1% level	-4.148465	
5% level	-3.500495	
10% level	-3.179617	

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.012739	0.9160
Test critical values:		
1% level	-2.611094	
5% level	-1.947381	
10% level	-1.612725	

ملحق (4)

نتائج اختبار فيليبس بيرون عند الفرق الأول

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-15.26906	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.612033	
5% level	-1.947520	
10% level	-1.612650	

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-14.58271	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.152511	
5% level	-3.502373	
10% level	-3.180699	

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-15.12237	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.568308	
5% level	-2.921175	
10% level	-2.598551	

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-9.039197	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.568308	
5% level	-2.921175	
10% level	-2.598551	

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.931253	0.0002
Test critical values:		
1% level	-2.616203	
5% level	-1.948140	
10% level	-1.612320	

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.187411	0.0006
Test critical values:		
1% level	-4.170583	
5% level	-3.510740	
10% level	-3.185512	

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.582932	0.0006
Test critical values:		
1% level	-3.581152	
5% level	-2.926622	
10% level	-2.601424	

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.059773	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.568308	
5% level	-2.921175	
10% level	-2.598551	

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.062473	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.152511	
5% level	-3.502373	
10% level	-3.180699	

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.879625	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.612033	
5% level	-1.947520	
10% level	-1.612650	

Abstract

This research aims to analyze the internal and external factors of inflation in the Libyan economy during the period (1970-2021 AD). The research relied on the descriptive inductive approach and the analytical deductive approach. Standard methods were used to measure the relationship between the research variables. The research relied on digital data issued by the bulletins and reports of the Central Bank of Libya, and the reports of the International Monetary Fund, in preparing the time series. In order to achieve this goal, several standard methods were used, represented by correlation analysis and the autoregressive model for periods, to estimate the standard relationship model between inflation, money supply, exchange rate, political changes and imports; to find out the existence of a long-term equilibrium relationship between the independent variables and the dependent variable, using ARDL(The study concluded that inflation in Libya cannot be attributed to a single variable or factor, but rather that several factors led to the increase in the inflationary gap.) The study also concluded that the time series of the study variables suffer from non-stationarity in their levels, that they are characterized by unit walls, and that they stabilize at the first difference, according to the results of the Dickey-Fuller and Phillips-Perron tests, which supports the use of the cointegration technique. It also demonstrated that there is a cointegration relationship between inflation and the remaining variables. The study demonstrated that the Box-Jenkins methodology is appropriate for predicting inflation rates in the Libyan economy in the medium term, and its results indicated that inflation rates in future periods depend on current output rates.

Keywords:

Inflation, money supply, exchange rate, imports.



Al-Asmarya Islamic University
Faculty of Economics & Commerce
Zliten – Libya
Department of Economic

Search title :

Analysis and Measurement Of the
Factors Influencing Inflation in Libya
during the Period (1970-2021)
"To obtain Master's degree in Economics"

Prepared by:

NISREEN RAMADAN MOHAMMED ALARQAT

The supervision of
Dr:Mustafa Rajab AL-Balaazi
Professor, Department of Economics

Academic Year
(2024-2025 AD)

